



يومية سياسية | السنة الـ 59 | العدد 17892 | 24 صفحة
تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
الخميس 29 محرم 1447 هـ | 24 تموز 2025 م



الفالح: السعودية
الشريك الاقتصادي
الأول لسوريا

مستثمرون:
سوريا بيئة
استثمارية آمنة

خارطة طريق
تبدأ بـ 46 اتفاقية
بـ 6 مليارات دولار



برعاية الرئيس الشرع انطلاق المنتدى الاستثماري السوري السعودي في دمشق



• الثورة:

انطلقت صباح اليوم أعمال المنتدى الاستثماري السوري - السعودي في قصر الشعب، بمشاركة واسعة من ممثلي القطاعين الحكومي والخاص من كلا البلدين، وبحضور ورعاية الرئيس أحمد الشرع. في كلمته الافتتاحية، وصف وزير الاقتصاد والصناعة، الدكتور محمد نضال الشعار، المنتدى بأنه «محطة تاريخية» في مسار العلاقات السورية - السعودية، مشيراً إلى أن الروابط العميقة التي تجمع البلدين الشقيقين تشكل قاعدة صلبة لإقامة شراكات استراتيجية تخدم مصالح الشعبين. وأكد أن سوريا تشهد تحركاً فعلياً نحو النمو والازدهار، وأن الحكومة ملتزمة بتقديم الدعم الكامل لإنجاح المنتدى وتحقيق نتائج ملموسة.

من جانبه، نقل وزير الاستثمار السعودي، خالد بن عبد العزيز الفالح، في كلمته تحيات العاهل السعودي وولي العهد إلى الشعب السوري، مؤكداً على موقف المملكة الداعم لسوريا في سعيها نحو التنمية المستدامة. وعبر عن تقديره لحفاوة الاستقبال والود الذي لقيه الوفد السعودي في دمشق، مشدداً على عمق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدين والتي تعود إلى قرون مضت.

وأكد الفالح أن المنتدى ليس لتأسيس علاقات جديدة بل لتوسيعها، مشيراً إلى أن العلاقات بين سوريا والسعودية «وجهان لعملة واحدة» على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وأعلن أن المنتدى سيشهد توقيع 47 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة إجمالية تقدر

بنحو 24 مليار ريال سعودي، تشمل مشاريع في قطاعات الطاقة، العقارات، الصناعة، البنية التحتية، الصحة، الزراعة، الاتصالات، والتعليم.

وأشار الوزير السعودي إلى أن أكثر من 20 جهة حكومية سعودية و100 شركة من القطاع الخاص تشارك في المنتدى، مشدداً على أن المستثمرين السوريين مرحب بهم في المملكة، حيث ستوفر لهم كافة التسهيلات. كما كشف عن توقيع اتفاقيات في قطاع البنية التحتية بقيمة تفوق 11 مليار ريال، تشمل إنشاء ثلاثة مصانع جديدة للإسمنت، وأوضح الفالح أن التعاون في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات سيعزز من خلال شراكات بين وزارة الاتصالات السورية وعدد من الشركات السعودية، تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني، بقيمة إجمالية تقارب 4 مليارات

ريال سعودي.

وفي القطاع الزراعي، أعلن عن مشاريع نوعية قادمة في مجالات المزارع النموذجية والصناعات التحويلية.

كما نوّه بالدور الفعال لأكثر من 2600 رائد أعمال سوري في المملكة، معتبراً إياهم جسراً للتكامل الاقتصادي بين البلدين، وفي قطاع الخدمات المالية والتمويل تحدث عن توقيع مذكرة تفاهم بين شركة مجموعة تداول السعودية وسوق دمشق للأوراق المالية. لتعزيز التعاون في مجال التقنيات المالية. وبين أن شركة «بيت الإباء» السعودية ستوقع اتفاقية مليارية لبناء مشروع سكني تجاري متميز في حمص، ونذكروا أن تكون عوائد المشروع للدعم الاجتماعي للشعب السوري، وبين أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أمر عاجلاً بتأسيس مجلس أعمال

سعودي - سوري وأن تكون عضويته على أعلى المستويات ومن كبار رجال الأعمال، في خطوة تعكس حرص المملكة على العلاقات الاقتصادية مع سوريا.

وسبق أن كشف وزير الإعلام أن وزارته تعمل على جذب استثمارات خاصة في مجال الطاقة، وأوضح أنه بحث مع مجموعة من المستثمرين السعوديين ملفات الأمن السيبراني والذكاء الصناعي والقضايا التي يتداخل فيها قطاع الإعلام مع الاتصالات، مؤكداً أهمية الشراكات التقنية والاقتصادية لتعزيز هذا التكامل.

وأعلن أن المنتدى الاقتصادي السوري - السعودي الجاري في دمشق هو الأول من نوعه في البلاد، وأعرب عن تطلع الحكومة إلى أن يصبح فعالية سنوية يجتمع فيها رجال الأعمال السوريون مع نظرائهم السعوديين لتوسيع مجالات التعاون.

صحيفة «الرياض»: ترجمة لشراكات حقيقية بين الرياض ودمشق

• الثورة - فؤاد الوادي:

أكدت صحيفة «الرياض» السعودية أن «منتدى الاستثمار السوري السعودي 2025»، هو ترجمة لشراكات حقيقية بين الرياض ودمشق، من شأنها أن تفتح أبواب الأمل أمام الشعب السوري، مشيرة إلى حرص المملكة العربية السعودية على دعم سوريا، والتزامها بنهجها الأخوي الصادق النبيل تجاهها. وقالت الصحيفة في افتتاحيتها اليوم تحت عنوان «أواصر راسخة» للكاتب عبد الله الحسني: «إن المملكة كانت حاضرة في المشهد السوري بمواقف عملية تسطرها الدبلوماسية النبيلة والإنسانية الراسخة، مواقف تضطلع بها بكل حرص ومتابعة من قيادتنا الفذة التي تحرص على تنويع هذه الجهود وترجمتها لشراكات حقيقية تعزز الأمل في واقع جديد تسهم فيه المملكة بدور ريادي فاعل وناجح».

وتابعت: «بالأمس تم الإعلان عن وصول وفد سعودي يضم أكثر من 120 شخصاً من القطاعين الحكومي والخاص، ورجال الأعمال من مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية».

وهذه الزيارة بلا شك تعكس حرص المملكة على دعم الاقتصاد السوري وتعزيز الروابط الاقتصادية، وذلك انطلاقاً من العلاقات التاريخية والأخوية التي تجمع الحكومتين والشعبين الشقيقين».

وأضافت الصحيفة: «إن أهمية هذه الزيارة تأتي كونها

مجسدة لروح الأخوة وعمقها ورسوخها بين شعوبنا، لاسيما أشقاءنا الذين يسعون إلى ترتيب شؤونهم وتجاوز ما مرّوا به من أزمات، ووقوف بلادنا هو ترجمة للشعور بالمصير المشترك والمسؤولية الأخوية اللذين يظلمان حاضرين في عمق وجدان المملكة؛ ويؤكدان على متانة الروابط التي تتجاوز الجغرافيا، والقربان التي لا تنقطع رغم الظروف، ولا هدف لها سوى أن تستعيد تلك الأوطان عافيتها وأمنها واستقرارها؛ فالوقوف إلى جانب الأشقاء فعل نابع من وعي بقيمة التعاون، وأهمية تضافر دولنا لتجاوز ظروفها، وتحسين اقتصادها ورفعها إنسانها وأرضها».

وأعربت الصحيفة عن الشعور بالبهجة من نضاعة وجمال المشهد السياسي والاقتصادي الذي يليق فعلاً بتاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، مبينة أن هذا المشهد كان للتوجيه الكريم من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. الدور الأنجع والأمضى الذي ساهم في أن يكون للمملكة العربية السعودية حضور مشرّف، لاسيما أنها تمضي بخطى واثقة نحو تعزيز استقرار المنطقة، وفتح أبواب الأمل أمام الشعب السوري من خلال تنظيم «منتدى الاستثمار السوري السعودي 2025» في العاصمة دمشق، بمشاركة رفيعة من القطاعين العام والخاص.

وانطلقت صباح اليوم وبحضور ورعاية الرئيس أحمد الشرع، أعمال المنتدى الاستثماري السوري - السعودي في قصر الشعب بدمشق.

وقال وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور محمد نضال الشعار

في كلمة خلال المنتدى: المنتدى محطة تاريخية في مسيرة العلاقات بين بلدينا الشقيقين فما يجمعنا من روابط الأخوة ووحدّة المصير يشكل أساساً متيناً لشراكات استراتيجية تخدم مصالح شعبينا.

وأضاف وزير الاقتصاد: إن سوريا تشهد تحركاً حقيقياً نحو النمو والازدهار ونؤكد التزامنا الكامل بتقديم كل أوجه الدعم لنجاح هذا المنتدى بما يحقق الخير للشعبين السوري والسعودي.

بدوره قال وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح: أعبر عن صادق شكري وتقديري لسوريا بالنيابة عن الوفد السعودي الكبير الذي قدم إلى دمشق على ما أحاطته به من مشاعر الود والاحترام والكرم، مضيفاً: أنقل لسوريا وشعبها الحبيب تحيات الملك وولي العهد وتأكيدهما على موقف المملكة الراسخ والداعم لسوريا الشقيقة في مسيرتها المباركة نحو النمو والازدهار والتنمية المستدامة.

وأضاف وزير الاستثمار السعودي: نحن في هذا المنتدى لا نعمل على بناء جسور جديدة لأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الوثيقة جمعت بين بلدينا منذ أزمنة بعيدة حيث كانت جزيرة العرب وبلاد الشام حلقتين مهمتين تربطان التجارة العالمية، مؤكداً على أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ستستمر بالنمو والازدهار على مر الزمن فالسعودية وسوريا وجهان لعملة سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة.

المنتدى الاستثماري السوري السعودي في دمشق.. دلالات سياسية واقتصادية في لحظة فارقة

يمثل هذا المستوى من الاستثمار دفعة نوعية للاقتصاد السوري المنهك، إذ يسهم في «خلق فرص عمل واسعة النطاق، خصوصاً في القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الثقة الخارجية بمناخ الاستثمار السوري، وتحريك عجلة إعادة الإعمار بأدوات غير مشروطة سياسياً، وجذب مزيد من الاستثمارات الدولية عبر البوابة السعودية».

كما أن دعوة المستثمرين السوريين في السعودية للانخراط في السوق المحلية، يؤسس لمرحلة عودة رؤوس الأموال السورية المهاجرة، وهو عنصر حاسم في تعافي الاقتصاد الوطني.

ويحمل المنتدى الاستثماري السوري السعودي في دمشق كونه فعالية اقتصادية، في طياته رسائل سياسية بليغة تتعلق بترسيخ الاعتراف الإقليمي بالحكومة السورية الجديدة، وإنهاء العزلة، والانطلاق نحو مرحلة إعادة الإعمار.

وفي ظل الانقسامات الدولية بشأن الملف السوري، يشكل هذا المنتدى اختباراً حقيقياً لجدية التحول الاقتصادي والسياسي في البلاد، ومدى قدرة الحكومة على تهيئة بيئة مستقرة وجاذبة لمثل هذا النوع من الشراكات الاستراتيجية.



السويداء، ما يجعل المنتدى بمثابة بيان نوايا دولي - عربي بأن سوريا تدخل مرحلة إعادة البناء بدعم إقليمي مباشر.

شاهد المنتدى الإعلان عن توقيع 47 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة تقارب 24 مليار ريال سعودي(نحو 6,4 مليار دولار أميركي)، تغطي قطاعات واسعة منها الطاقة والبنية التحتية (أكثر من 11 مليار ريال، بما يشمل إنشاء 3 مصانع إسمنت)، والاتصالات وتقنية المعلومات (بقيمة 4 مليارات ريال، لتعزيز الأمن السيبراني والتحديث الرقمي)، كذلك الزراعة والصناعات التحويلية والتعليم والخدمات المالية.

الاستقرار الإقليمي.

تأتي هذه الخطوة في وقت حساس تمر به سوريا، إذ تشهد البلاد مرحلة انتقالية حساسة تتسم بمحاولات ترسيخ الأمن وبسط مؤسسات الدولة تدريجياً في ظل الانهيار المؤسسي الذي خلفه نظام الأسد البائد. كما أن حضور الرئيس أحمـد الشرع شخصياً في افتتاح المنتدى، يُظهر رغبة الحكومة في إعادة تقديم سوريا كدولة آمنة وجاذبة للاستثمار، وإثبات قدرتها على استعادة دورها السياسي والاقتصادي في الإقليم. التوقيت كذلك يحمل دلالات واضحة مرتبطة بهذه النزاع في الجنوب السوري، وخاصة في

انتعاش التعاون الاقتصادي بين دمشق والرياض مدعوماً بالإرادة السياسية

وتشتمل الصادرات المتبقية على مجموعة متنوعة من المنتجات الكيميائية، والمواد المصنوعة من الحجر، والأسمنت، والسيراميك، والزجاج، ما يعكس التنوع المتزايد في تدفقات التجارة.

وعلى صعيد الواردات، جاءت سوريا في المرتبة 60 بين الدول الموردة للسلع إلى المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الواردات 78,5 مليون ريال سعودي في نيسان. بزيادة حادة بلغت 149,7٪ على أساس سنوي. ويتكون الجزء الأكبر من هذه الشحنات من المنتجات الحيوانية والنباتية والزيت والدهون الصالحة للأكل والأغذية والمشروبات المصنعة. ما يشير إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الزراعة والأغذية الزراعية في سوريا بالنسبة للسوق السعودية. يأتي هذا النمو الأخير في حجم التجارة في أعقاب التطور السريع في العلاقات السياسية بين الرياض ودمشق.

وفي أيار 2024، أعادت المملكة رسمياً فتح سفارتها في سوريا بعد انقطاع دام 12 عاماً عقب اندلاع الصراع السوري عام 2011، ولا تقوم المملكة العربية السعودية بتصدير النفط إلى سوريا في المقام الأول بسبب نظام العقوبات الشامل الذي فرض على الحكومة السورية في أعقاب اندلاع الحرب في عام 2011، ورغم أن سوريا كانت تنتج وتصدر كميات كبيرة من النفط في السابق، فإن الحرب والعقوبات أدت فعلياً إلى القضاء على قدرتها التصديرية بعد أواخر عام 2011.

إن مضاعفة حجم التجارة على أساس سنوي، سواء في الصادرات إلى سوريا أو الواردات منها، يوضح مدى السرعة التي يمكن بها أن ينتعش التعاون الاقتصادي عندما يكون مدعوماً بالإرادة السياسية.

قبل اندلاع الصراع السوري في عام 2011، كانت البلاد تتمتع بعلاقات تجارية قوية مع المملكة العربية السعودية، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية ذروته عند حوالي 1,3 مليار دولار في عام 2010، ما جعل المملكة واحدة من أهم شركاء سوريا التجاريين قبل بدء الحرب، وفقاً لمقال نشرته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور عام 2023.



وفي نيسان الماضي، أعلنت المملكة العربية السعودية وقطر عن مبادرة مشتركة لتسوية ديون سوريا البالغة 15 مليون دولار للبنك الدولي، كجزء من جهود أوسع لدعم التعافي المالي للدولة التي مزقتها الحرب، وفي الشهر الماضي، أجرى الفالح اجتماعاً افتراضياً مع وزير الاقتصاد السوري محمد الشعار، وناقشا فرص التعاون في القطاعين العام والخاص.

كما عدلت الحكومة السورية هذا الشهر قانون الاستثمار في البلاد، في خطوة من المتوقع أن تدعم المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي، وقال الشعار خلال زيارة وفد سعودي الأسبوع الماضي: إن القانون الجديد يوفر بيئة قانونية جاذبة تشجع دخول رؤوس الأموال، وفق ما ذكرته سانا، مؤكداً أن القانون سيدعم عملية الاستثمار ويعزز دور القطاع الخاص في إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية.

وبحسب بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، احتلت سوريا المرتبة 53 بين أكبر وجهات الصادرات السعودية في نيسان، حيث ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 153,3٪ على أساس سنوي لتصل إلى 81,9 مليون ريال، وتتكون هذه الصادرات بشكل أساسي من المنتجات البلاستيكية والمطاطية بنسبة 33٪، والمنتجات النباتية بنسبة 26٪، والمواد الغذائية الجاهزة والمشروبات والتبغ بنسبة 14٪.

• الثورة - ترجمة ختام أحمد:

أعلن وفد سعودي يزور دمشق، أمس الأربعاء عن صفقات استثمارية وشراكة بقيمة 5 مليارات دولار للمساعدة في إعادة إعمار سوريا التي مزقتها الحرب.

وحضر وفد يضم نحو 150 مستثمراً وممثلاً عن القطاعين العام والخاص السعودي، برئاسة وزير الاستثمار خالد الفالح، منتدى في دمشق، وذكرت وكالة فرانس برس نقلاً عن بيان صادر عن وزارة الاستثمار السعودية أن «الاستثمارات المعلنة، والتي تقدر قيمتها بنحو 19 مليار ريال سعودي (حوالي 5 مليارات دولار)، تشمل قطاعات حيوية واستراتيجية، بما في ذلك العقارات والبنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والخدمات اللوجستية والصناعة والسياحة والطاقة والتجارة»، وغيرها.

وقالت الوزارة يوم الثلاثاء، إن منتدى دمشق يهدف إلى «استكشاف فرص التعاون وتوقيع اتفاقيات تعزز التنمية المستدامة وتخدم مصالح الشعبين الشقيقين».

وتؤكد زيارة الوفد السعودي دعم المملكة المتزايد لجهود التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في سوريا.

وفي إطار الزيارة افتتح الفالح ووزير الاقتصاد السوري محمد نضال الشعار مصنع الفخياء للإسمنت الأبيض في مدينة عدرا الصناعية، وهو الأول من نوعه في سوريا، وبدعم من استثمار بقيمة 20 مليون دولار من شركة أسمنت المنطقة الشمالية بالملكة العربية السعودية، من المقرر أن ينتج المصنع الأسمنت الأبيض عالي الجودة مع خلق 130 فرصة عمل مباشرة، وأكثر من 1000 فرصة عمل غير مباشرة.

وقال عبيد السبيعي الرئيس التنفيذي لشركة اسمنت المنطقة الشمالية: «إن إطلاق هذا المشروع يعكس التزامنا بإعادة إعمار سوريا وفتح آفاق جديدة للاستثمار الإقليمي». وستقوم المملكة أيضاً بتمويل بناء برج الجوهرة، وهو ناطحة سحاب مكونة من 32 طابقاً في وسط العاصمة السورية دمشق، ويمثل المشروع، الذي يمتد على مساحة 25 ألف متر مربع، بتكلفة تقديرية تتجاوز 100 مليون دولار، أحد أهم الاستثمارات السعودية في سوريا.

814 قتيلاً في السويداء منذ منتصف تموز.. والشبكة السورية تحذر من كارثة إنسانية

• الثورة:

أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً جديداً كشفت فيه عن حصيلة مروعة لأحداث العنف المتصاعدة في محافظة السويداء، موثقة مقتل ما لا يقل عن 814 شخصاً منذ 13 تموز/يوليو 2025، بينهم 34 سيدة و20 طفلاً، بالإضافة إلى 6 من أفراد الطواقم الطبية (بينهم 3 نساء) واثنين من العاملين في الحقل الإعلامي.

كما رصد التقرير إصابة ما يزيد عن 903 أشخاص بجروح متفاوتة.

وبحسب الشبكة، فإن التصعيد المستمر يشمل عمليات قتل خارج إطار القانون، وقصفاً متبادلاً، إلى جانب غارات جوية نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية بشكل غير مسبوق في المحافظة.

أوضحت الشبكة أن الضحايا يتوزعون بين مدنيين ومقاتلين من مجموعات عشائرية بدوية ومحلية خارجة عن سيطرة الدولة، إضافة إلى عناصر من الأجهزة الأمنية وقوات الدفاع التابعة للحكومة الانتقالية، وأكدت أن الحصيلة الواردة لا تزال أولية، وتخضع للتحديث مع استمرار التحقيقات وتوافر المزيد من المعلومات.

وأكد التقرير أن الشبكة، وفقاً لمنهجيتها المبنية على القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا توثق مقتل المقاتلين خلال الاشتباكات المباشرة، لكنها تسجل جميع حالات القتل التي تقع بعد الاحتجاز أو خارج إطار القانون.

أشارت الشبكة إلى أنها تتابع بدقة مجريات الأحداث في السويداء وتعمل على جمع الشهادات والأدلة، بهدف تحديد المسؤوليات القانونية والتمييز بين الضحايا المدنيين والمقاتلين، في ظل تعقيد المشهد وتشابك الجهات الفاعلة. وطالبت الشبكة الحكومة السورية بجملة من الإجراءات العاجلة، أبرزها: ضبط استخدام القوة بما ينسجم مع القانون الدولي، وقف القصف العشوائي، ضمان إيصال المساعدات الإنسانية والطبية، تأمين الدعم النفسي، لا سيما للنساء والأطفال، وفتح تحقيقات مستقلة وشفافة في الانتهاكات، بما يشمل القتل خارج نطاق القانون والاحتجاز التعسفي والمعاملة المهينة.



كما دعت إلى احترام دور القيادات المحلية في الوساطات، والامتناع عن أي سلوك من شأنه تقويض جهود المصالحة، مع التحذير من خطورة استمرار نشر خطاب الكراهية والطائفية في تعميق الانقسام وإطالة أمد النزاع.

وفي ختام تقريرها، أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن الكارثة الإنسانية في السويداء تتطلب تحركاً فورياً وشاملاً من الحكومة السورية وكافة الأطراف المعنية، مشيرة إلى أن التصعيد المستمر لا يهدد استقرار الجنوب السوري فحسب، بل يفتح الباب أمام موجة جديدة من المعاناة والدمار، ما لم تتخذ خطوات جدية على مسار التهدئة والمساءلة والمصالحة الوطنية.

كما شددت على ضرورة حماية المنشآت المدنية من الاستهداف أو الاستخدام العسكري، ودعت إلى تعزيز الوساطات المحلية، وضمان مشاركة الوجهاء والزعامات المجتمعية والدينية في جهود التهدئة، إلى جانب تحييد الخطاب التحريضي والطائفي في وسائل الإعلام ومواقع التواصل.

وناشدت الشبكة كافة الأطراف المسلحة بضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ووقف الأعمال الانتقامية، والالتزام التام بوقف إطلاق النار، وتيسير وصول الإغاثة الإنسانية والطواقم الطبية، وضبط النفس واعتماد الحوار كحل وحيد للخلافات.

واشنطن تحت دمشق على محاسبة الجناة وتثبيت الاستقرار وسط تفاؤل بمسار السويداء

• الثورة:

دعت وزارة الخارجية الأميركية الحكومة السورية إلى تولي زمام المبادرة في قيادة المرحلة المقبلة، مع التأكيد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات في البلاد، مشيرة إلى أن مختلف الأطراف السورية توصلت إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية.

وفي مؤتمرها الصحفي اليومي، شددت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، تامي بروس، على دعم واشنطن لوحدة سوريا وسيادتها، ومساندتها لحل سياسي شامل يُنهى الأزمة بمشاركة جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك الأقليات.

وأوضحت بروس أن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو عبّر عن تفاؤله بالخطوات الأخيرة، مشيرة إلى موافقة الحكومة السورية على تحديد حدود تمنع دخول محافظة السويداء، في خطوة تهدف للحفاظ على الاستقرار ووقف التصعيد، واصفة هذا التوجه بأنه «مؤشر إيجابي».

وأضافت أن الوزير روبيو أكد على التزام



الاستقرار، مؤكدة أن «المتطلبات واضحة، وسنرصد مدى استجابة دمشق لتلك الشروط».

وحول الجدل في الكونغرس بشأن قانون قيصر، أوضحت بروس أن مشروعات متناقضين مطروحة: الأول يطالب برفع العقوبات بالكامل، والثاني يشترط تنفيذ الحكومة السورية لمجموعة معايير، رافضة الكشف عن الموقف الرسمي للوزارة بشأن أي من المشروعين، مؤكدة أن الوزير روبيو يتابع الملف عن كثب.

وفي تعليقها على التوترات في شمال سوريا واحتمالات تصاعد النزاع بين تركيا وإسرائيل، نفت بروس وجود مؤشرات على تحركات ميدانية تثير القلق، وقالت إن الإدارة الأميركية تتعامل مع هذه الملفات بخبرة وحرص، كما فعلت في أزمنة مشابهة، منها النزاع بين الهند وباكستان.

وختمت بروس بالتحذير من الانجرار خلف الشائعات ومحاولات تضخيم الأحداث، مؤكدة أن واشنطن تعتمد على إجراءات مدروسة للحفاظ على الاستقرار ومنع أي تصعيد جديد.

بروس بأن واشنطن تتابع عن كثب، وتعلم أن بعض المتورطين قد لا يتحركون بتوجيه مباشر من السلطة، مضيئة: «الوقت سيظهر إن كانت الإرادة والقدرة متوفرة فعلياً».

وفيما يتعلق بالعقوبات الأميركية، قالت بروس إن رفع بعض القيود هدفه إعطاء الحكومة السورية مساحة للتحرك نحو

الولايات المتحدة بمحاسبة كل من تورط في الانتهاكات، حتى أولئك الذين يرتبطون بشكل أو بآخر بالحكومة السورية، معتبراً أن المرحلة الحالية تمثل اختباراً حقيقياً لمدى التزام دمشق بواجباتها.

وحين سُئلت عن مدى استعداد الحكومة السورية وقدرتها على محاسبة الجناة، أجابت



الخدمات المالية بالنياب الأميري تقرر مشروع قانون حول تعديل «قانون قيصر»

• الثورة - أسماء الفريخ:

أقرت لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب الأميركي مشروع قانون يقضي بتعديل «قانون قيصر» الخاص بالعقوبات المفروضة على سوريا بدلاً من إلغائه، بعد أن صوت لصالحه 31 نائباً مقابل 23.

ووفقاً لصحيفة The Hill فإنه ورغم إقرار المشروع داخل لجنة الخدمات المالية، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى المرور بعدة مراحل أخرى قبل أن يتحول إلى قانون، بما في ذلك مراجعته في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، والتصويت عليه نهائياً في المجلس والكونغرس. وقال النائب الجمهوري براين ماست، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب للصحيفة: «هناك مجموعة من المقترحات المختلفة بشأن المسار الذي يجب أن نسلكه، ومدى ما يمكننا تنفيذه، وهذا هو النقاش الجاري حالياً».

من جانبه، قال السيناتور الجمهوري جيم ريش، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «سواء تم الإلغاء الكامل أو التدريجي، فالقرار بيد الرئيس»، مضيفاً: «أريد أن أمنح سوريا الفرصة، وأؤمن أنها فرصة حقيقية.. لكنني أود أيضاً أن نكون حذرين ونحن نمضي قدماً». وأضاف: «أعتقد أن تمديد

الإغفاءات يوفر الأدوات الكافية لتحقيق المطلوب»، في إشارة إلى مخاوف المستثمرين من عدم اليقين القانوني بشأن مستقبل العقوبات المالية. يشار إلى أن النائب الجمهوري مايكل لولر، رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس النواب لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قدم مشروع القانون تحت عنوان «قانون محاسبة العقوبات على سوريا»، الذي يهدف إلى مراجعة القيود المصرفية المفروضة، وتعزيز أدوات مكافحة غسل الأموال، وفرض شروط تتعلق بحقوق الإنسان تمهيداً لرفع «قانون قيصر» بشكل دائم.

وينص المشروع على تمديد فترة الإغفاء من العقوبات من 180 يوماً إلى عامين كاملين، كما يشترط الإنهاء الكامل للقانون في حال تأكدت الإدارة الأميركية من التزام الحكومة السورية بتلك الشروط لعامين متتاليين، أو بحلول نهاية عام 2029.

ويلزم القانون المقترح الإدارة الأميركية بتقديم تقارير إلى الكونغرس حول التسهيلات التنظيمية والتنفيذية التي مُنحت لمصرف سوريا المركزي.

ووفق النائب لولر فإن المشروع يسعى إلى «حماية الأقليات، وضمان الحريات الدينية، ومكافحة تجارة الكبتاغون»، في إطار مراجعة الإجراءات التي قد يعتمدها الكونغرس لرفع العقوبات المفروضة على سوريا. وكان عضو الكونغرس الجمهوري جو ويلسون حذر في وقت سابق من أن استمرار العمل بـ«قانون قيصر» لسنوات طويلة من شأنه أن يعوق جهود إعادة الإعمار في سوريا، مما قد يؤدي إلى عودة تنظيم «داعش». وأكد، عبر منصة إكس، أن إلغاء القانون يتماشى مع أجندة الرئيس ترامب، التي تدعو إلى منح سوريا «فرصة جديدة».

ماذا تعني محاولات تعديل قانون قيصر في السياسة الأميركية؟

• الثورة - عبد الحليم سعود:

طفا على السطح مؤخراً التصويت الذي جرى في مجلس النواب الأميركي، بواقع (31 صوتاً مقابل 24) على مشروع قانون جديد، لتعديل بنود قانون قيصر الذي يفرض عقوبات على سوريا، حيث اعتبره بعض المراقبين بمثابة تراجع عن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب القاضي بالرفع الشامل للعقوبات عن سوريا، في حين وضعه البعض الآخر في إطار التجاذبات الداخلية الأميركية التي تخص مستقبل العلاقة مع سوريا في ظل التطورات الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة.

لا يخفى على أي متابع للسياسة الأميركية تجاه منطقتنا، والملف السوري بشكل خاص، أن هناك تباينات عديدة داخل مؤسسات الإدارة الأميركية ولا سيما في الكونغرس وبعض مراكز صنع القرار، تعكس الصراع والتنافس التقليدي بين الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي، كما تعكس من جهة أخرى كمية الضغط التي يفرضها اللوبي الصهيوني عبر ممثلين له داخل مجلسي الكونغرس وباقي مؤسسات صنع القرار أو ما يسمى بالدولة العميقة.

ولكن ما جرى بالأمر لا يمكن تفسيره بأي حال من الأحوال وكأنه تراجع الحكومة الأميركية عن قرار رفع العقوبات الذي أعلنه ترامب من السعودية في أيار الماضي، بل محاولة استثمار في تطورات الشأن السوري بعد أحداث السويداء وتدخل إسرائيل بشكل مباشر.

لو عدنا إلى مشروع القانون الذي قدمه النائب مايكل لولر وهو من الحزب الجمهوري، سنلاحظ أنه يهدف إلى إدخال تغييرات أساسية على آلية تنفيذ العقوبات الأميركية، حيث يشمل المشروع تمديد فترات الإغفاءات من العقوبات، لتصبح إعفاءات يمكن أن تمتد حتى عامين بدلاً من المدد الحالية القابلة للتجديد، والتي لا تتجاوز 180 يوماً، كما يحدد



والمحاسبة من جهة، وفتح هامش لإجراءات إنسانية وتخفيف جزئي مشروط من جهة أخرى.

في المقابل، دعا النائب «جو ويلسون» إلى إلغاء قانون «قيصر» بشكل كامل، معتبراً أن استمرار العمل به يعوق إعادة إعمار «سوريا» ويساهم في عودة تنظيم «داعش»، ويرى «ويلسون» أن إلغاء القانون يتماشى مع أجندة «ترامب» تجاه «سوريا» ويمثل فرصة لنهوضها.

الأمر الذي يؤكد أن مشروع تعديل قانون قيصر يعكس حالة من توزيع الأدوار داخل الإدارة الأميركية من أجل المزيد من الاستثمار السياسي في الأزمة أو الملف السوري، ولكن يبقى التعويل في النهاية على إرادة السوريين ووحدتهم وتصميمهم على مواجهة الأزمات والأخطار المحيطة بهم، والعبور إلى دولة تحتضن كل أبنائها.

الشيوخ، ثم تصويت مجلس الشيوخ بأكمله، وأخيراً توقيع الرئيس دونالد ترامب، وهنا يتمتع الرئيس بفيتو يمكنه من رفض القرار.

وإذا تم استخدام الفيتو، يعاد المشروع إلى الكونغرس مجدداً، ويحتاج عندها إلى أغلبية الثلثين في كلا المجلسين لتجاوز الفيتو وتحويله إلى قانون، ولذلك فإن الحديث عن التأثيرات الفعلية لمشروع القرار فيه مبالغة سياسية واستثمار إعلامي مبكر، لأن المشروع ما يزال بحاجة لقطع شوط طويل، وقد يتم تعديله جذرياً في اللجان أو حتى تجميده من دون تصويت.

تقول صحيفة البيان الإماراتية في تقرير لها حول الحدث: إن مشروع قانون تعديل قانون قيصر يعكس توجهاً أمريكياً جديداً نحو «إعادة تصميم العقوبات» على سوريا، من خلال الموازنة بين الضغط السياسي

المشروع إطاراً زمنياً لرفع العقوبات نهائياً بحلول 31 كانون الأول 2029، بشرط التزام الحكومة السورية بالمعايير الأميركية.

كما يتضمن التعديل أيضاً فرض رقابة أكثر صرامة على مصرف سوريا المركزي، حيث يُلزم المشروع وزارة الخزانة الأميركية بتقديم تقارير دورية إلى الكونغرس عن أي أنشطة مشبوهة تتعلق بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، كما يطلب المشروع من بنك التصدير والاستيراد الأميركي مراجعة القيود المالية الحالية المفروضة على سوريا وتقييم مدى ضرورتها.

ورغم ذلك تبقى هذه التعديلات شكلية ولا تلغي جوهر قرار ترامب، ولن تصبح نافذة إلا بعد أن تمر بأربع مراحل تشريعية، وهي تصويت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ثم التصويت الكامل في المجلس، تليه لجنة الشؤون المصرفية في مجلس



بين الدبلوماسية والتصعيد.. الاحتلال يؤجج الأوضاع لتثبيت انتهاكاته

• الثورة - منهل إبراهيم:

في الوقت الذي تنشغل فيه الحكومة السورية بإرساء دعائم الاستقرار على كامل الجغرافيا السورية، وتثبيت السلم الأهلي بالطرق السياسية والتفاهمات، وآخرها احتواء الأحداث في السويداء، يعمل الاحتلال الإسرائيلي على تأجيج الأوضاع لتحقيق مكاسب على الأرض السورية، وفي عموم منطقة الشرق الأوسط، بمنطق الاستعلاء والقوة. وفي هذا الصدد كشفت مصادر سياسية في «تل أبيب» أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم وتستغل الأحداث الأخيرة في السويداء لتثبيت انتهاكاتها وتوغلها الجديدة في الجنوب السوري، بزعم أنه «ضرورة حيوية لأمن إسرائيل» و«مصدر استقرار في الجنوب السوري».

وبحسب صحيفة «يسرائيل هيوم» الناطقة بالعبرية، التي تعبر عن سياسة اليمين الحاكم، فإن الإدارة الأميركية أيضاً تعترف بهذا الدور، حسب ادعاء الصحيفة الإسرائيلية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين إسرائيليين قولهم: إن «الأحداث الأخيرة في السويداء دليل على أن إسرائيل لن تستطيع التخلي في المستقبل القريب عن المنطقة العازلة التي سيطرت عليها في كانون الأول الماضي».

وفي الوقت الذي تسلك فيه الحكومة السورية طرق الدبلوماسية والحوار، وتطلق خطاباً متوازناً يخدم ظروفها الحساسة وظروف المنطقة الدقيقة، يدأب المسؤولون الإسرائيليون على إطلاق التهديدات تجاه سوريا، وأبرزهم رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي إيل زامير، الذي قال خلال تقييم للوضع العسكري: إن «الجيش الإسرائيلي مطالب بالعمل هجومياً على عدة جبهات إلى جانب الدفاع الحيوي على الحدود».

وفي سياق تحركاتها الاستفزازية توغلت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي صباح أمس الأربعاء باتجاه قرية الحلب في الريف الأوسط من محافظة القنيطرة جنوب البلاد،



إطار استراتيجية قائمة على أساس الواقع السياسي بهدف السيطرة والتوغل. في المقابل، تؤكد القيادة السورية أن إسرائيل همها الوحيد السعي إلى تمزيق سوريا، وتفتيت وحدتها وتحويلها إلى ساحة فوضى غير منتهية، وتتعهد بالدفاع عن تراب سوريا ومصالحها. وتلفت وزارة الخارجية والمغتربين إلى أن السلوك الإسرائيلي يأتي ضمن سياق سياسة ممنهجة ينتهجها الكيان لإشغال التوتر وخلق الفوضى وتقويض الأمن والأمان في سوريا، وهذا وضع غير طبيعي تعمل الحكومة السورية على مواجهته ضمن الأطر القانونية وبشتى الوسائل السياسية برعاية وبمساندة الدول الشقيقة والصديقة.

الأهداف العسكرية السورية بينما السوريون منشغلون، وسرعان ما عبر الجيش الإسرائيلي الخط الحدودي مع سوريا الذي حدّته الأمم المتحدة في عام 1974، متوغلاً في الأراضي السورية. وتؤمن إسرائيل، بحسب الصحيفة البريطانية، بأن الأوضاع الإقليمية الراهنة مواتية لتنفيذ استراتيجيتها في سوريا، في ظل تراجع النفوذ الإيراني، وسقوط النظام المتحالف مع إيران في دمشق، واستغراق القيادة السورية الجديدة في مجموعة من التحديات العسكرية والاقتصادية والأمنية. وتؤكد الصحيفة، أن التدخل الإسرائيلي الأخير في سوريا، فيما يخص أحداث السويداء لم يكن بدافع إنساني، وإنما جاء في

ونقل عن مصادر محلية أن قوات الاحتلال نصبت حاجزاً عسكرياً مؤقتاً على الطريق العام قرب مدخل القرية، إضافة إلى انتشار عدد من العناصر في محيط القرية.

وأشارت الشبكة الإخبارية البريطانية «بي بي سي» إلى استهداف إسرائيل بعدوانها عدة مناطق داخل سوريا، من بينها منشآت حكومية داخل العاصمة دمشق، تحت مزايم شتى للبقاء في مناطق توغلها في الجنوب السوري.

بموازاة ذلك أكدت مجلة نيوسيتسمان البريطانية، أنه يمكن تعقب هذه الاستراتيجية الإسرائيلية التوسعية منذ سقوط نظام الأسد، حين سارعت إسرائيل بضرب مئات

روبيو والصفدي يبحثان تثبيت الهدوء في سوريا والمنطقة

• الثورة:

ناقش وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو ونظيره الأردني أيمن الصفدي، خلال لقائهما في العاصمة واشنطن، سبل الحفاظ على وقف إطلاق النار في سوريا، إلى جانب بحث تطورات الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية. وذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية أن الاجتماع تناول الاتفاق الثلاثي بين الولايات المتحدة والأردن وسوريا، والرامي إلى تثبيت وقف إطلاق النار في الأراضي السورية، ولا سيما في الجنوب، وشدد الوزير روبيو على أهمية الحوار كسبيل لمعالجة الأزمة، مؤكداً ضرورة حماية المدنيين من جميع الأطراف المنخرطة في النزاع.

عقب اللقاء، كتب الوزير روبيو على منصة «إكس»: «التقيت بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، حيث ناقشنا وقف إطلاق النار في سوريا، وشكرت الأردن على دوره الريادي في تعزيز الأمن الإقليمي، وخصوصاً في الضفة الغربية وغزة».

أما الوزير الأردني فأكد في منشور على منصة نفسها أن المباحثات شملت الجهود المشتركة لإرساء وقف دائم لإطلاق النار في غزة، وإنهاء التصعيد في الضفة الغربية، إلى جانب تثبيت الهدوء في السويداء، حيث كان للولايات المتحدة دور

واحترام سيادتها، ووقف أي تصعيد قد يهدد الاستقرار الإقليمي، بحسب ما أعلنه الديوان الملكي الأردني. وكانت العاصمة الأردنية عمان قد استضافت اجتماعاً ثلاثياً يوم السبت الماضي، جمع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني بنظيره الأردني أيمن الصفدي، والمبعوث الأميركي إلى سوريا توم باراك، لمناقشة تطورات الملف السوري، مع تركيز خاص على وقف التصعيد في محافظة السويداء.

وأكد البيان المشترك الصادر عقب اللقاء دعم الأطراف الثلاثة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمته الحكومة السورية، مع الاتفاق على تنفيذ خطوات عملية لتثبيته، تشمل نشر وحدات من قوى الأمن في المناطق المتأثرة، وإطلاق سراح المحتجزين لدى مختلف الأطراف، وتفعيل جهود المصالحة المجتمعية وتعزيز السلم الأهلي.

وشدد المجتمعون على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين، والعمل على ترسيخ سيادة القانون بما يتماشى مع أهداف المرحلة الانتقالية في سوريا، مؤكداً أن استقرار البلاد يمثل ركيزة رئيسية لأمن المنطقة بأكملها، داعين إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم مسار الحل السياسي الشامل وإنهاء محاولات تقسيم البلاد.



محوري في الوصول إلى اتفاق التهدئة، مشيراً إلى التزام بلاده بالعمل مع واشنطن من أجل ضمان استقرار المنطقة. وفي وقت سابق، جدد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، في تصريحات أدلى بها خلال لقائه برئيس الوزراء الكندي مارك كارني في أوتاوا، تأكيد بلاده على دعم أمن واستقرار سوريا، مشدداً على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضيها

المنح الدراسية.. حظ.. فرصة.. أم نتيجة للمجهود؟ معاون وزير التعليم لـ «الثورة»: الشفافية بالمفاضلة



• الثورة - علا محمد:

تمثل المنح الدراسية حلماً يقود الطلاب وعائلاتهم إلى آفاق أوسع، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها سوريا، لكنها في الوقت ذاته، كانت تعاني من مظاهر الواسطة، والمحسوبية، وغياب الشفافية، ما أجبر أحلام الكثيرين وأقصى حقوق المبدعين والمجتهدين. واليوم، في مرحلة ما بعد التحرر، يتغير المشهد، وتتبدل المعايير، لكن هل استطاعت المنح أن تعبر عن طموحات جيل يسعى لإعادة بناء وطنه وتحقيق ذاته، أم لا تزال أمام تحديات تتطلب الإصلاح والشفافية؟

شهادات طلاب

فادية طيجن، خريجة هندسة مدنية في جامعة دمشق، أحببت أن تشارك تجربتها مع المنح الدراسية لصحيفة الثورة، لكن قبل ذلك تحدثت لنا من باب «الحق يقال»، إن هناك العديد من الطلاب الذين حصلوا على المنحة بجد وجهد حقيقي، وكانوا يستحقونها عن جدارة، ولكن للأسف، كانت المنحة في بعض الأحيان توزع بطرق غير عادلة، تعتمد على الوساطة والمحسوبيات، وليس على الكفاءة أو التفوق، وقالت: «كانت لناس وناس وأنت وحظك»، عنت بذلك، إذا كنت من المقربين أو لديك علاقات فالأبواب تتفتح أمامك، وإن لم تكن كذلك فالأمر يعتمد على الحظ أو المساعدة غير المشروعة. أما عن قصتها الشخصية، تابعت بالقول: لم أتمكن من الحصول على منحة رغم تفوقي ومعدلي العالي، فيما حصل عليها طالب آخر من عائلة أحد المسؤولين في الحكومة السابقة، ومعدله لا يخلو لأن يحصل على أي شيء، فما بالك بالمنحة.

في ذات السياق اعتبر أحمد مسعود- طالب جامعي في كلية الصيدلة، أن المنحة الدراسية كانت في زمن سبق التحرير عبارة عن حيازة لأحد أقارب المسؤول أو شخص ذي نفوذ، وأنه لم يجد الفرصة على الرغم من كونه من الأوائل في الثانوية.

والدته تقول: كنت أتابع دائماً أخبار المنح، وكنت أسمع أن الكثير من الطلاب يفوزون بها بوساطة أو محسوبية، وليس على أساس الكفاءة، مما كان يبطئنا ويجعلنا نخشى ألا يحصل أبناؤنا على حقوقهم، ولم نحصل فعلاً.

على المقلب الآخر، أكدت الطالبة لانا العلي، أنها حصلت على المنحة الدراسية بعد اجتيازها الناجح للامتحانات والتحصيل الدراسي الممتاز الذي حققته وتقول: لقد حصلت على معدل دراسي عال يعكس التزامي وجهودي، ما أهلني للحصول على المنحة بشكل مستقل، من دون أي وساطة أو تدخل خارجي.

حالات كثيرة نسمعها هنا وهناك، نعم متباينة، لكن أغلبها يؤكد الفساد الذي كان قائماً وتحديداً بما يخص المنح الدراسية، الأمر الذي دفعنا لمعرفة واقع التعليم العالي بعد التحرير.

تحولات جوهريّة

بعد سنوات من التدهور والتسييس، يخطو التعليم العالي في سوريا خطوات حيثية نحو التعافي، إذ سلط معاون وزير التعليم العالي لشؤون الطلاب الدكتور عبد الحميد الخالد، في حديثه الخاص لصحيفة الثورة الضوء على جملة من التحولات الجوهرية التي طرأت على هذا القطاع بعد التحرير: يُعد التعليم العالي ركيزة

وذويه، مما حرم عدداً من الطلاب من فرص التقديم، وعن شبل الدعم المالي، أوضح الخالد أن الجامعات الخاصة تقدم منحاً مجانية بنسبة 5 بالمئة من عدد طلابها لوزارة التعليم العالي، وتعلن عنها ضمن المفاضلة العامة، وأضاف: «توجد بعض المبادرات الفردية من المغتربين السوريين أو جهات محلية لتقديم الدعم».

مستقبلاً.. توسيع فرص المنح

وفي معرض حديثه عن تطوير برامج المنح، يوضح د. الخالد أنه يمكن تحسين وتوسيع برامج المنح من خلال إعادة تفعيل اتفاقيات التعاون الثقافي السابقة مع الدول، وتوقيع اتفاقيات جديدة مع دول أو مؤسسات تعليمية دولية، وأيضاً دعم مبادرات الجاليات السورية في الخارج والمغتربين الراغبين بالمساهمة، لكنه أقر بوجود بعض الإخفاقات، وتم تقديم منح في الأعوام الأخيرة من دول مثل الهند، لكنها واجهت بعض الصعوبات، ولم يُعترف ببعض الجامعات التي أرسل الطلاب إليها، ما أدى إلى مشكلات في معادلة الشهادات، مؤكداً أن الوزارة تسعى لتجاوز هذه العقبات وضمان الاعتماد الأكاديمي للمنح المستقبلية. وحث معاون الوزير القطاع الخاص والمنظمات الدولية على المساهمة في دعم التعليم العالي في سوريا، من خلال تقديم منح تعليمية للطلاب في الداخل، ودعم برامج تبادل علمي وأكاديمي، بالإضافة إلى المساعدة في بناء القدرات الأكاديمية والتقنية للجامعات السورية، والتعاون مع الوزارة لتحديد احتياجات القطاع والعمل المشترك على معالجتها.

المنح تصنع الفارق

وفي ختام حديثه، شدد معاون وزير التعليم على أهمية المنح في تغيير مصير الطلاب قائلاً: المنح تمثل فرصة حقيقية للطلاب لمتابعة تعليمهم وتحسين مستواهم الأكاديمي، وهي تساهم بشكل فعال في رفع سوية التحصيل العلمي والاستمرار في الدراسة، خاصة لمن يواجهون صعوبات مادية.

وأضاف: توجد علاقة مباشرة بين نوعية المنح والمستوى العلمي أو فرص التوظيف المستقبلية، فبعض المنح قدمت من جامعات محدثة أو غير معترف بها، ما أدى لصعوبة في معادلة الشهادات لاحقاً، مشدداً على أن الوزارة تحرص على ضمان الاعتمادية والجودة في كل منحة تقبل رسمياً.

أجل مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى بحث إمكانية إنشاء وحدات عمل مهني داخل الجامعات لتأمين موارد مالية لها، عبر تقديم أعضاء الهيئات التدريسية والطلابية خدمات للمجتمع لقاء مقابل رمزي يعود ريعه إلى الجامعات.

وحول ملف المنح الدراسية، يؤكد د. الخالد أن سوريا شهدت بعد التحرير تنوعاً غير مسبوق في مصادر المنح، سواء داخلية أم خارجية..

ويعدد أنواعها.. المنح الخارجية: تكون إما وفق اتفاقيات التبادل الثقافي المبرمة مع الدول، أو مقدمة من خارج هذه الاتفاقيات، كما توجد المنح الداخلية: تقدمها الجامعات الخاصة السورية بنسبة 5 بالمئة من عدد طلابها، وتعلن عنها وزارة التعليم العالي ضمن المفاضلة العامة، مشيراً إلى أن الطلاب المستفيدين هم الطلاب السوريون في جميع المراحل الدراسية (جامعية، ماجستير، دكتوراه)، بشرط تحقيقهم الشروط المتعلقة بالعمر، والمعدل، وسنة التخرج، وقد جاءت المنح من دول مثل «إيطاليا، السعودية، العراق، اليابان، كازاخستان، تركيا، سلوفاكيا، إندونيسيا، الباكستان»، مع اقتراب الإعلان عن منح من الجزائر.

معايير دقيقة لضمان العدالة

أما عن معايير القبول، فيقول الخالد: «آلية المفاضلة: تتم على أساس المعدل الدراسي، وفي حال التساوي يُنظر للشهادة الأحدث ثم الأصغر سناً، ويضيف: يتم تدقيق كل الطلبات من لجنة مختصة، ثم تقرر اللجنة المركزية في الوزارة الترشيحات النهائية، وشدد على أهمية الشفافية بقوله: نحرص الوزارة على الشفافية في جميع مراحل التقديم والمفاضلة، إذ يتم نشر بيانات ومعدلات الطلاب المتقدمين على الموقع الرسمي، بالإضافة إلى تمكين الطلاب من مراجعة الوزارة في حال وجود خطأ أو خلل في النتائج.

عقبات الوصول إلى الفرص

لكن رغم ذلك، لم يخف د. الخالد وجود بعض الفجوات، وأن هناك بعض التفاوت، فعلى الرغم من أن المنح متاحة لجميع السوريين، إلا أن نسبة كبيرة منها تذهب للقاطنين في دمشق والمناطق القريبة مرجعاً ذلك إلى اشتراط تقديم بعض الوثائق (فحص طبي، فحص الإيدز) شخصياً في دمشق، وهو ما يشكل عيباً على أبناء المحافظات البعيدة، وكذلك إلى اشتراط بعض المنح الحصول على موافقات أمنية للطلاب

أساسية في بناء الدول والمجتمعات، ليس على صعيد تنمية المعرفة فحسب، بل في تعزيز البنية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً، ويتابع موضحاً كيف كان التعليم خاضعاً للهيمنة الحزبية وسيطرة الأجهزة الأمنية، ما أدى إلى هجرة واسعة للعقول وغياب بيئة تعليمية سليمة.

قرارات حاسمة

ويؤكد د. الخالد أن المرحلة الجديدة بدأت بتشكيل لجان متخصصة لتسيير شؤون الجامعات، إذ أصدرت قرارات عاجلة، أبرزها: عزل عناصر «حزب البعث»، حل الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، وإبعاد عدد من الكوادر التدريسية المتورطة، وذلك استناداً إلى وثائق وأدلة موثقة، كما تم إعداد تقارير دقيقة حول واقع البنية التحتية والمخابر، وطلب من الجامعات تقديم احتياجاتها الأساسية، تلا ذلك صدور مراسيم من رئاسة الجمهورية بتعيين رؤساء لجميع الجامعات الحكومية، إلى جانب مراسيم أخرى تكفلت بعودة المنقطعين عن الدراسة بسبب ظروف الثورة، وكذلك المستنفذين من فرص التقدم للامتحانات.

رقمنة وإصلاحات تشريعية

وفي خطوة نحو الحداثة، يقول د. الخالد: لأول مرة، تمت رقمنة التسجيل على مفاضلات الدراسات العليا والمفاضلة الطبية الموحدة، مشيراً إلى أن العملية أصبحت إلكترونية بالكامل، ما وفر وقتاً وجهداً للطلاب وساعد في تسريع النتائج.

أما على الصعيد التشريعي، فقد أصدر وزير التعليم العالي قراراً بتشكيل لجنة لإعادة دراسة قانون تنظيم الجامعات بهدف إعداد قانون عصري يواكب المرحلة الجديدة في البلاد، وأكد أن جميع الاتفاقيات ومذكرات التوأمة الجامعية فُعلت من جديد بعد أن كانت مجمدة.

ويوضح د. الخالد أن الوزارة تعمل حالياً على تشكيل لجان علمية لتحديث وتطوير المناهج التعليمية في جميع الجامعات السورية، مع إعطاء الأولوية للتعليم التقني والمعاهد الفنية، نظراً لدورها المحوري في المرحلة المقبلة، وكذلك الهندسات بتخصصاتها المختلفة لدورها الأساسي في إعادة إعمار سوريا الجديدة.

ربط الجامعات بسوق العمل

يتحدث د. الخالد عن مبادرات لربط التعليم العالي بسوق العمل قائلاً: يُدرس حالياً إعادة ربط الجامعات بالهيئات والمراكز البحثية من

قانون الخدمة المدنية الجديد لحظة تأسيسية لإدارة حكومية كفوءة وعصرية

تنافسي ومحفز للتميز، وليس مجرد موقع للركود والضمان الاجتماعي.

تحديات

رغم أهمية الخطوة، يرى الباحث منصور أن هناك أربع تحديات أساسية تهدد أي قانون إصلاح في الإدارة السورية: أولها: الإرث الإداري المتكلس، إذ ما زالت كثير من المؤسسات تدار بعقلية البيروقراطية الورقية.

وثانيها: المقاومة الداخلية للتغيير من قبل أطراف مستفيدة من بقاء النظام القديم للمحسوبيات.

أما ثالثها فهو ضعف البنية الرقمية التي تجعل من التقييم والمتابعة والتطوير أمراً صعباً. ورابعها الغياب المؤسسي للنقابات المهنية الفاعلة

التي يمكن أن تراقب وتحمي حقوق العاملين في ظل التشريعات الجديدة.

الشفافية والمشاركة المجتمعية

ويوضح الباحث منصور أن أي محاولة لتجاوز هذه التحديات يجب أن تبدأ من الشفافية، والمشاركة المجتمعية في صياغة السياسات الوظيفية، ونشر مسودة القانون للرأي العام قبل اعتماده ووفق تعبيره: نحن بحاجة إلى لحظة تأسيسية، تتجسد في قدرة القانون على كسر الجمود، وتمكين القيادات الإدارية المؤهلة، وتحرير الوظيفة العامة من الإرث الثقيل للمحسوبيات والشللية، مضيفاً: إن الجوهر الحقيقي للقضية يكمن في أن مشروع قانون الخدمة المدنية في سوريا ليس مجرد ورقة إصلاحية، بل هو اختبار حقيقي لإرادة الدولة في بناء إدارة جديدة تتجاوز منطق المكاتب المغلقة والقرارات الاعتباطية فالرهان الأكبر اليوم في توفير بيئة إدارية صالحة لنمو القانون.

فالإصلاح الإداري هو ثقافة كاملة تبدأ من احترام الموظف، وتنتهي بخدمة مواطن يضع ثقته في مؤسسات دولته.



جديد القانون

ولفت الباحث منصور إلى أن أهم ما يجب أن يركز عليه القانون الجديد هو: التوظيف الوظيفي الدقيق بحيث لا يبقى الموظف حبيس مهام غير واضحة أو مزدوجة، وكذلك نظام ترقيّة عادل يُبنى على الكفاءة والإنجاز وليس على القدم أو العلاقات الشخصية. إضافة لتوفير آليات تقييم موضوعية تعتمد معايير كمية ونوعية، يتيح الطعن فيها بطرق قانونية، وتحديث أنماط العمل بحيث تتواءم التطورات الرقمية والتغيرات في سوق العمل، بما يشمل المرونة والإنتاجية. وأشار إلى أنه وبحسب وزارة التنمية الإدارية، فإن مشروع القانون المطروح يتضمن إعادة هيكلة للفئات الوظيفية، وتنظيماً جديداً لأنماط العمل داخل الجهاز الحكومي، مع التركيز على بناء منظومة موارد بشرية احترافية قائمة على الكفاءة والعدالة والمرونة التشغيلية.

كما يضع القانون تصورات لعلاقة واضحة بين الدولة والعامل، تحدد الحقوق والواجبات بدقة، وتفتح الباب أمام اعتماد سياسات حديثة في التوظيف والترقية والتوصيف المهني بهدف تكريس مفهوم الوظيفة العامة كمجال

• الثورة - هنادة سمير:

إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بوصفه حجر الأساس لأي عملية بناء مؤسسي حقيقية تبدو حاجة ملحة في ظل التحولات التي تشهدها سوريا.

وفي هذا السياق يأتي مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد في مقدمة هذه المحاولات، حاملاً وعوداً بإصلاح بنيوي في العلاقة بين الدولة وموظفيها، وتحويل الوظيفة العامة من موقع راكد إلى مساحة تنافسية قائمة على الكفاءة والعدالة.

مما يطرح التساؤلات حول القدرة الفعلية لهذا المشروع على كسر الإرث الإداري الثقيل وتجاوز التحديات السياسية والاجتماعية التي لطالما كُتلت مؤسسات الدولة.

ملاذ البطالة

يبين الباحث في الإدارة العامة عماد منصور في لقاء لصحيفة الثورة، أن الوظيفة العامة في سوريا ارتبطت لعقود طويلة بمفاهيم الامتياز والثبات والمكانة الاجتماعية، لا بالكفاءة والفعالية وتحولت الوظائف الحكومية تدريجياً إلى ملاذ للبطالة المقنعة أو وسيلة للولاء السياسي، ما أدى إلى ترهل إداري خطير، شل قدرات الدولة على تقديم خدمات فعالة للمواطنين.

ويرى أن مشروع القانون الجديد يبدو في هذا السياق محاولة لإعادة تعريف هذه العلاقة على أسس مهنية حديثة، تضمن وضوح الأدوار والحقوق والواجبات، وتربط الأداء الفردي بالمحاسبة والمكافأة.

ويؤكد الباحث منصور أن القانون الجديد يشكل فرصة لإعادة بناء الثقة بين الدولة وموظفيها، ويشدد على أن النجاح لا يكمن فقط في جودة النصوص وحدها، بل في البيئة التي تطبق فيها، مضيفاً: رأينا في التجارب السابقة، داخل سوريا وخارجها، أن القوانين المتقدمة يمكن أن تتحول إلى حبر على ورق إذا لم تتوفر الإرادة والبيئة المؤسسية التي تضمن تنفيذها بعدالة وشفافية.

تعزيز التنسيق الإداري ومتابعة المشاريع الخدمية في جرابلس

• الثورة - جهاد اصطياف:

أجرى نائب محافظ حلب عبد الرحمن سلامة زيارة ميدانية إلى منطقة جرابلس، اليوم، برفقة عدد من مديري الخدمات الحيوية، شملت الصحة، المياه، الكهرباء، الأوقاف، والشؤون الاجتماعية والعمل، لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين الواقع الخدمي والإداري.

وعقد اجتماع موسع في مقر إدارة المنطقة، ضم رؤساء الشعب الإدارية ومديري الدوائر الخدمية، تم فيه استعراض المشروعات الجارية وخطط المرحلة المقبلة، وأكد نائب المحافظ على أهمية تعبيد الطريق الواصل بين جرابلس ومنبج كأحد أبرز أولويات المرحلة، كونه يشكل شرياناً حيوياً للحركة التجارية والإنسانية، إلى جانب إصلاح جسر نهر الساجور، الذي يعد محور ربط رئيسياً بين الريف الشرقي والشمال. كما ناقش الاجتماع مسألة دمج الشعب الإدارية في مديريات محافظة حلب، تنفيذاً لتوجيهات وزارة الإدارة المحلية، وذلك في سبيل رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين خدمات المواطنين، وأكد المجتمعون أن عملية الدمج ستسهم في تقليص الازدواجية وتسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين.

وشملت جولة الوفد زيارة إلى دار الأيتام في جرابلس، وتم توزيع الهدايا على الأطفال وتفقد احتياجات الدار، مع توجيه المعنيين في مديرية الشؤون الاجتماعية بضرورة دعم الكوادر وتحسين الخدمات الداخلية فيها.

وفي ختام الجولة، تم التشديد على ضرورة وضع جدول زمني واضح لإنجاز المشاريع ذات الأولوية، وتفعيل غرف المتابعة اليومية في مجلس المدينة ومديريات الخدمات، بما يضمن تسريع وتيرة التنفيذ وتحقيق أثر ملموس على الأرض، مع التأكيد على أن محافظة حلب تضع جرابلس على خارطة الاهتمام التنموي في المرحلة القادمة



إلغاء الإشعار البنكي للبيع العقاري.. خطوة لتحريك السوق وتخفيف عبء عن المحاكم

• الثورة - ناديا سعود:

تترقب الأوساط الاقتصادية والقانونية ما ستؤول إليه التوصيات النهائية للجنة المشكلة لدراسة قانون توحيد الضرائب والرسوم العقارية، بعد إعلان وزارة المالية عن مقترح هام يقضي بإلغاء الإشعار البنكي المفروض في عمليات البيع العقاري، والذي يُعدّ من أبرز العراقيل التي أثقلت كاهل المواطنين وعطلت حركة سوق العقارات في البلاد.

الإشعار البنكي الذي فرضته القوانين السابقة، والذي ينص على ضرورة إيداع 50 بالمئة من القيمة الرائجة للعقار في حساب مصرفي وتحويلها عبر إشعار بنكي إلى حساب البائع، تسبب - وفق مراقبين - في شلل جزئي

في قطاع العقارات، وخلق بيئة تدفع كثيرين للتهرب من الإجراءات الرسمية. وما زاد من تعقيد المشهد هو عدم التزام المصارف بتنفيذ تعميم سابق بالسماح بسحب 25 مليون ليرة سورية من حصيلة بيع العقار، بحجة نقص السيولة، ما أثار استياء شعبياً واسعاً وأدى إلى تآكل ثقة المواطنين بالمصارف.

الشارع يرحب

في استطلاع لصحيفة الثورة مع عدد من المواطنين في مراكز خدمة العقارات، عبّر كثيرون عن ارتياحهم للمقترح، واصفين إياه بأنه «خطوة في الاتجاه الصحيح». وسيم محمد، متقاعد، باع منزله منذ عامين، قال: اضطررت لأخذ حكم قضائي بالبيع حتى أتهرب من الإشعار البنكي.. البنك لم يسمح لي بسحب إلا جزء بسيط من المبلغ، والباقي



ظل معلقاً، لو ألغي هذا الإشعار بالتأكيد الناس ستعود للبيع والشراء بشكل رسمي من دون خوف أو تهرب.. أما أبو هادي، صاحب مكتب عقاري، فأكد أن المقترح «سينعش المهنة»، مشيراً إلى أن كثيراً من عمليات البيع حالياً تتم بشكل غير رسمي، أو تسجل كهبة، وهذا خطر قانوني للطرفين، الإلغاء سوف يعيد الثقة بالإجراءات الرسمية ويزيد الحركة بالسوق.

نزبه م محام مختص في القضايا العقارية، نوّه بأن الإجراء لن ينشط السوق فقط، بل سيساهم أيضاً في تخفيف العبء عن القضاء خلال العامين الماضيين، عشرات آلاف الدعاوى رفعت فقط لتثبيت بيع تهرباً من الإشعار البنكي، وإلغاء هذا الشرط سيريجح المحاكم، ويوفر الوقت والجهد والمال للمواطنين والدولة.

وفي تصريح خاص لصحيفة الثورة أوضح الخبير المصرفي أنس فيومي أن إلغاء الإشعار البنكي يشكل نقطة مفصلية

مهمة لتحريك سوق العقارات، خصوصاً إذا ما جرى إقراره استناداً إلى التوصيات التي خرجت بها اللجنة المعنية.

وأضاف: إن لهذا الإجراء انعكاسات إيجابية تتجاوز السوق العقارية لتتطال القطاع القضائي، إذ سيخفف من الضغط على المحاكم التي اضطرت في السنوات الماضية للتعامل مع آلاف القضايا المتعلقة بالبيع العقاري أو نقل الملكية عبر طرق بديلة كالهبة، في محاولة للتهرب من الإشعار البنكي الذي يفرض حجز 50 بالمئة من القيمة الرائجة للعقار ضمن قيود مصرفية.

وأشار المحامي فيومي إلى أن الإشعار البنكي كان يشكل عبئاً ثقيلاً على البائعين، نظراً للقيود المفروضة على عمليات السحب من المصارف، ما حال من دون تمكينهم من الوصول إلى كامل قيمة العقار المباع.. ورغم صدور تعميم سابق بالسماح بسحب مبلغ يصل إلى 25 مليون ليرة سورية من إيداعات البيع العقاري، إلا أن عدم التزام بعض المصارف بهذا التعميم بحجة نقص السيولة فاقم من أزمة الثقة لدى المواطنين ودفعهم للبحث عن طرق التفافيد القانونية للانتقال.

وإذ أثنى على جدية اللجنة المشكلة، أكد فيومي أن الأخيرة تدرس بشكل مهني السبلات التي أفرزتها التشريعات السابقة، إضافة إلى العراقيل التي واجهها الأفراد والمؤسسات في هذا المجال، وختم بالقول: إن المؤشرات الأولية الصادرة عن أعمال اللجنة تبعث على التفاؤل، وتعدّ بتوصيات عملية فعالة فور بدء تنفيذها عبر مديريات المالية والمصالح العقارية المعنية بنقل الملكية.

.. تخفيض ضرائب يعزز حركة البيوع العقارية ويزيد النشاط الاقتصادي

• الثورة - مريم إبراهيم:

تباعاً تواصل وزارة المالية إصدار جملة من القرارات المهمة، وذلك في إطار خطط عملها، وضمن جهود الإصلاح الضريبي التي تقوم بها الوزارة أنجزت لجنة الإصلاح الضريبي مؤخراً مراجعة وتحديث مرسوم ضريبة البيوع العقارية في سوريا، اشتملت أهم التعديلات والإصلاحات الجديدة حول إلغاء العمل بالقيمة الرائجة واعتماد القيمة المحددة من البائع والمشتري في العقد لاحتساب الضريبة، إضافة لإلغاء شرط الإيداع البنكي وإلغاء الضريبة على الإيجارات السكنية للمؤجرين السوريين، مع توحيد كافة الرسوم في ضريبة واحدة تخفيفاً وتبسيطاً للإجراءات، تعمل وزارة المالية على بناء قاعدة بيانات للمعاملات العقارية، بما يساعد على تعزيز العدالة وكشف المخالفات.. ويترقب الشارع أن تحدث جملة القرارات المتلاحقة أثراً إيجابياً مهماً يعكس واقعاً أفضل ويحقق المصلحة العامة للجميع، ولاسيما في المواضيع الهامة التي تلامس مختلف جوانب حياة المواطن عموماً.

إلغاء ضريبة الإيجار

الباحث والحقوقي علي إسماعيل بين لصحيفة الثورة أهمية قرارات وزارة المالية حول مجمل المواضيع، وفيما يخص تعديل ضريبة البيوع العقارية أوضح أن الأيام والأسابيع المنصرمة شهدت سلسلة قرارات صادرة عن وزير المالية محمد يسر برنية تتضمن تعديلات جوهرية على طريقة احتساب ضريبة البيوع العقارية والإيجارات، أبرزها إلغاء العمل بالقيمة الرائجة، وإلغاء ضريبة الإيجار بين السوريين، وإلغاء الإشعار

البنكي للطابو العقاري. وعن أهمية القرارات ومحاذيرها يضيف الخبير إسماعيل: إن الأهمية تكمن في تخفيف العبء الضريبي، فالقرارات تساهم في تخفيف العبء على الأفراد والمستأجرين، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها المواطن، وتعزيز الحركة العقارية، إذ إن إلغاء بعض الضرائب قد يعزز من حركة البيوع العقارية في السوق السوري، ما يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي، واستجابة للضغط الشعبي فإن هذه التعديلات تمثل استجابة لضغوط المواطنين الذين انتقدوا كثافة الضرائب المفروضة عليهم، خاصة في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية.

المحاذير

وقال الباحث إسماعيل فيما يخص هذا الجانب: هناك إمكانية الطعن، بما أن هذه القرارات تتجاوز بعض المواد الواردة في القانون، فقد تكون عرضة للطعن في المحاكم، مما قد يسبب حالة من عدم اليقين القانوني، وعلى صعيد المسائل الدستورية، قد يشكل تجاوز الوزير لصلاحياته مخالفة للمبادئ الأساسية للفصل بين السلطات ما يثير تساؤلات حول استقلالية القضاء وحقوق المواطن في مواجهة القرارات التنفيذية، وإيجاد حالة من التضارب القانوني فقد تنشأ تضاربات بين القرارات الوزارية وقانون الضرائب الأساسي، مما يؤدي إلى خلل في التطبيق العملي ويدخل المواطنين في متاهات من التفسيرات القانونية.

ويوضح أن التعديلات الوزارية الأخيرة في سوريا تدل على رغبة حقيقية في التيسير، لكنها في الوقت نفسه تفتح الباب



على أسئلة مشروعة حول حدود السلطة التنفيذية في تعديل أو تعطيل مواد قانونية نافذة، فالإصلاح الحقيقي يتطلب تعديلاً تشريعياً واضحاً، لا قرارات مؤقتة تُبقي الواقع القانوني في حالة تأرجح، لافتاً إلى أنه وعلى الرغم من أهمية هذه التعديلات في التخفيف عن المواطنين، إلا أن تنفيذها من دون إطار قانوني واضح قد يؤدي إلى إرباك النظام الضريبي ويشكل تحدياً أمام الاستقرار القانوني والاقتصادي في البلاد.

السعودية تقود جهود التعافي باستثمارات عملاقة

محطة تاريخية استثنائية



• الثورة - عامر ياغي:

بحضور السيد الرئيس أحمد الشرع انطلقت اليوم في قصر الشعب بدمشق أعمال المنتدى الاستثماري السوري السعودي. وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور محمد نضال الشعار أكد في كلمة خلال المنتدى أن المنتدى محطة تاريخية في مسيرة العلاقات بين بلدينا الشقيقين، فما يجمعنا من روابط الإخوة ووحدة المصير يشكل أساساً متيناً لشراكات استراتيجية تخدم مصالح شعبيينا. وأضاف: إن سوريا تشهد تحركاً حقيقياً نحو النمو والازدهار ونؤكد التزامنا الكامل بتقديم كل أوجه الدعم لنجاح هذا المنتدى بما يحقق الخير للشعبين السوري والسعودي.

بدوره عبر وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح عن صادق شكره وتقديره لسوريا بالنيابة عن الوفد السعودي الكبير الذي قدم إلى دمشق على ما أحاطته به من مشاعر الود والاحترام والكرم، وقال: أنقل لسوريا وشعبها الحبيب تحيات الملك وولي العهد وتأكيدهما على موقف المملكة الراسخ والداعم لسوريا الشقيقة في مسيرتها المباركة نحو النمو والازدهار والتنمية المستدامة.

وقال: نحن في هذا المنتدى لا نعمل على بناء جسور جديدة لأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الوثيقة جمعت بين بلدينا منذ أزمنة بعيدة، إذ كانت جزيرة العرب وبلاد الشام حلقتين مهمتين تربطان التجارة العالمية، مؤكداً على أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ستستمر بالنمو والازدهار على مر الزمن فالسعودية وسوريا وجهان لعملة سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة.

نعم، ما يجري اليوم في دمشق هو خطوة جدية باتجاه تعافي القطاع الاستثماري والتعملق من جديد وأخذ موقعه الحقيقي على الخارطة الاستثمارية العربية والدولية.

ما يحدث هو تحرك مدروس ومخطط باتجاه دخول نادي الشركات الاستراتيجية والتنمية من أوسع أبوابه، وتحديداً من البوابة العربية السعودية التي كانت ومازالت الداعم الأهم والشريك الاستراتيجي للاقتصاد السوري.

المنتدى الاستثماري السوري السعودي «وبلغة المال والأعمال» هو حلقة ذهبية أولى في سلسلة الفرص الاستثمارية السورية التي لا تعد ولا تحصى.. الفرص الاستثمارية التي تم تهيئة البيئة المناسبة لها والمناخ الجيد للانطلاق بقوة وثبات باتجاه توسيع مروحة الشراكات والاتفاقيات والعقود والصفقات التي تعود بالنفع والفائدة على سوريا وحلفائها وشركائها العرب الأشقاء والأجانب

الأصدقاء.

جدية الدولة السورية في التعاطي الإيجابي والحقيقي والتعاون والانفتاح الاقتصادي مع ملف الاستثمار هو الذي جعل من سوريا نقطة جذب للدول والشركات والأفراد ورؤوس الأموال للتقاطر عليها من مختلف أصقاع المعمورة تمهيداً لفتح آفاق جديدة مشرقة باتجاه تحرك عجلة الاقتصاد - الاستثماري الوطني السوري وتنشيطه ونموه وازدهاره بالشكل الذي يمكن معه قطع ثمار نجاح هذه الشركات الاستراتيجية من خلال عشرات العقود الموقعة وعشرات مليارات الدولارات التي سيتم رصدها وتخصيصها وتوظيفها لهذه المشاريع وآلاف فرص العمل التي ستؤمنها للشباب السوري، في قطاعات المال والأعمال والمصارف والعقارات والإنشاء والاتصالات والسياحة والطاقة.

طبعاً كل ذلك وأكثر من خلال سرعة لا تسرّع الحكومة السورية في التعامل الجدي وبشكل عصري ومتطور، وحديث مع ملف

التشريعات والقوانين والأنظمة بما تتواءم وتتوافق مع متطلبات العملية الاستثمارية، وإنشاء المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية والصندوق السيادي، وتقديم ضمانات قانونية وتشريعية لحماية المستثمرين وطمانتهم، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة وأمنة، ولاسيما أن السوق السورية «وباعترااف الجميع» سوق واعدة مليئة بالفرص وغنية بالموارد وتمتتع بميزات تنافسية فريدة، كما أن الاستثمار يشكل الرافعة الاقتصادية الحقيقية التي ستساهم وبشكل كبير جداً في إعادة الإعمار وتعزيز التنمية المستدامة وتوافر فرص العمل.

«بدايته مسك» هذا هو العنوان الذي يمكن أن نعنون به المنتدى الاستثماري السوري السعودي الذي شكل وبكل تأكيد محطة تاريخية استثنائية باتجاه تعزيز وتمتين أواصر المحبة والشراكة الاستراتيجية بين الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية وخدمة مصالح شعبيينا.

سوريا.. موقع جاذب لمشاريع طويلة الأجل

إضافة، إذا ما أدارت الحكومة الملف بحكمة، ووفرت الضمانات الفعلية للمستثمرين، من حيث الشفافية، سرعة الإجراءات، والاستقرار التشريعي».

وختم قربي رأيه بالتأكيد على أن أهمية هذه الاتفاقيات لا تُقاس فقط بحجمها المالي، بل بقدرتها على التأسيس لعلاقات اقتصادية متوازنة، قائمة على التكامل، والمصالح المشتركة، والانفتاح المدروس على الاقتصاد الإقليمي، بما يخدم سوريا أولاً، ويسهم في استقرار المنطقة بأسرها. ويُعد المنتدى الاقتصادي السوري السعودي الأول من نوعه، إذ عبّر المنظمون عن تطلعهم لأن يتحوّل إلى فعالية سنوية تجمع المستثمرين ورجال الأعمال من البلدين، وتسهم في بناء منظومة تعاون إقليمي متجددة، تنطلق من الاقتصاد لتصل إلى أبعاد أوسع من الاستقرار والشراكة والتنمية المستدامة.



السعودي بهذا الحجم والتمثيل الرفيع هو في حد ذاته رسالة طمأنة لكل المستثمرين الآخرين، عرباً ودوليين، بأن سوريا باتت بيئة يمكن إعادة التفكير بها كموقع جاذب ومؤهل لاستقبال المشاريع طويلة الأجل». وأضاف: «الاقتصاد لا يتحرك فقط بالأرقام، بل بالثقة... وهذا المنتدى، بهذه الاتفاقيات، هو بمثابة إعلان ثقة من واحدة من أكبر الاقتصادات العربية تجاه سوريا، ويمكن البناء عليه لجذب استثمارات

تخفيف البطالة

ويتابع قربي: «تحدث هنا عن استثمارات يمكن أن تغيّر وجه الاقتصاد السوري خلال فترة قصيرة، فالمبلغ المعلن لا يمثل مجرد ضخ مالي، بل هو التزام سياسي واقتصادي في آن معاً من جانب دولة ذات ثقل إقليمي كبير، وهذا يعيد الاعتبار لسوريا كمركز اقتصادي في المشرق، بعد سنوات من العزلة والضغط».

وأشار إلى أن الأثر الأكبر لهذه الاستثمارات سيكون في مجال تشغيل اليد العاملة السورية، وتخفيف البطالة، وتنشيط السوق المحلية، وتحديث البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يعني تحسناً تدريجياً في حياة المواطنين، خاصة في المحافظات التي تأثرت بالنزاعات والتي تحتاج إلى مشاريع تنموية كبرى تعيد إليها النشاط الاقتصادي.

كما نبّه قربي بأن وجود هذا الوفد

• الثورة - جاك وهبه:

في حدث اقتصادي غير مسبوق، شهدت العاصمة دمشق انطلاق المنتدى الاستثماري السوري السعودي الأول من نوعه، بمشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين والسعوديين.

وحول دلالات هذه الخطوة، يقول الخبير في الشؤون الاقتصادية فاخر قربي إن الإعلان عن 6 مليارات دولار كقيمة استثمارات مزمعة لا يمكن اعتباره حدثاً عادياً، بل هو نقطة تحوّل قد تعيد رسم الخريطة الاقتصادية لسوريا في مرحلة ما بعد الحرب.

وأوضح قربي، في تصريح خاص لصحيفة الثورة، أن هذا الرقم يعادل تقريباً ضعف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل سوريا في سنوات ما قبل الأزمة، ما يعني أن البلاد على أعتاب طفرة محتملة في تدفق رؤوس الأموال إذا ما توافرت البيئة التشريعية والإدارية السليمة.

قاطرة الاستثمار السعودي في سوريا انطلقت

دعم سعودي واسع ومشاريع بمليارات الدولارات

استثمارية كبرى تشمل إعادة إعمار المناطق المتضررة وبناء منشآت سياحية، منها ناطحات سحاب في البرامكة، ومدينة طبية في ضاحية قدسيا، ومدينة ثقافية في دمشق بقيمة إجمالية تقارب ملياري دولار.

من جهته، صرح عضو مجلس إدارة مجموعة المهيدب، مصعب المهيدب، بعزم المجموعة تنفيذ مشاريع في الصناعات الثقيلة بقيمة 200 مليون دولار، فيما أعلن رئيس هيئة الطيران المدني عن خطة لإعادة تأهيل المطارات الخمسة في سوريا، وبناء مطار جديد في دمشق بطاقة استيعابية تصل إلى 30 مليون مسافر سنوياً، وتحويل مطار المزة العسكري إلى مطار مدني.

أشاد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، علاء العلي، بالمنتدى، واعتبره خطوة كبيرة نحو شراكة اقتصادية شاملة بين البلدين، داعياً إلى تعاون دائم في جميع القطاعات الاستثمارية انطلاقاً من الروابط التاريخية بين الشعبين.

وفي جلسة حوارية، أكد الفالح أن الشعب السوري يمتلك من العزيمة ما يؤهله للنهوض من تحت الركام، مشيراً إلى أن العهد الجديد في سوريا قدم فرصاً حقيقية وجاذبة للمستثمرين السعوديين رغم التحديات، وهو ما يفتح الباب أمام مستقبل واعد في مختلف المجالات الاقتصادية. يشكّل المنتدى الاستثماري السوري - السعودي في دمشق أكثر من مجرد فعالية اقتصادية، إذ يحمل في مضمونه رسائل سياسية واضحة تعكس تعميق الاعتراف الإقليمي بالحكومة السورية الجديدة، وكسر حالة العزلة، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة الإعمار والانفتاح.



وأعلن وزير الاستثمار السعودي عن مشروع سكني تجاري ضخم ستنفذه شركة «بيت الإباء» السعودية في مدينة حمص، مؤكداً أن عوائد المشروع خُصصت بالكامل للدعم الاجتماعي في سوريا.

في خطوة تعكس حرص القيادة السعودية على ترسيخ التعاون الاقتصادي، كشف الفالح عن أمر ولي العهد السعودي بتأسيس مجلس أعمال سعودي - سوري يضم نخبة من كبار رجال الأعمال، ليقود المرحلة المقبلة من التعاون الثنائي.

رؤية سورية طموحة وإعادة إعمار شاملة وكشف معاون محافظ دمشق عن خطط

حيوية مثل الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، الصحة، التعليم، الاتصالات، والعقارات، وأشار إلى أن 20 جهة حكومية سعودية و100 شركة من القطاع الخاص تشارك في أعمال المنتدى.

أعلن الفالح أن اتفاقيات بقيمة 11 مليار ريال ستوقع في قطاع البنية التحتية، بينها مشاريع لإنشاء ثلاثة مصانع إسمنت جديدة، إضافة إلى استثمارات بقيمة 4 مليارات ريال في قطاع الاتصالات لتعزيز الأمن السيبراني وتطوير البنية الرقمية.

كما أشار إلى مشروعات زراعية واعدة تشمل المزارع النموذجية والصناعات التحويلية.

• الثورة:

شهد المنتدى الاستثماري السوري - السعودي في قصر الشعب بدمشق سلسلة من التصريحات اللافتة التي عكست متانة العلاقات بين البلدين، وتأكيد الجانبين السوري والسعودي على الانطلاق نحو شراكات اقتصادية استراتيجية في مختلف القطاعات.

قال وزير الاقتصاد والصناعة السوري، الدكتور محمد نضال الشعار، إن المنتدى يشكل محطة تاريخية في العلاقات الثنائية، مؤكداً أن ما يربط سوريا بالسعودية من أواصر الأخوة ووحدة المصير يُعد قاعدة متينة لتأسيس شراكات استراتيجية تعود بالنفع على الشعبين.

وأضاف أن سوريا تشهد انطلاقة حقيقية نحو النمو، والحكومة ملتزمة بتوفير جميع عوامل النجاح لهذا المنتدى.

من جانبه، عبّر وزير الاستثمار السعودي، خالد بن عبد العزيز الفالح، عن تقديره لحفاوة الاستقبال السوري، ناقلاً تحيات العاهل السعودي وولي العهد إلى الشعب السوري، ومؤكداً دعم المملكة الثابت لسوريا في مسيرتها نحو التنمية، وشدد على عمق العلاقات الممتدة بين البلدين منذ قرون، مؤكداً أن السعودية وسوريا «وجهان لعملة واحدة» على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وكشف الفالح أن المنتدى سيشهد توقيع 47 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة إجمالية تقارب 24 مليار ريال سعودي، تشمل مشاريع في قطاعات

عمر الحصري: توجهات استراتيجية في قطاع الطيران

استثمارات ضخمة تصل إلى مليارات الدولارات، بالإضافة إلى شراكات مع شركات تشغيل مطارات عالمية وخبرات متقدمة، فمثل هذه المشاريع العملاقة لا تُبنى فقط على القرارات الإدارية، بل تحتاج إلى حالة من الاستقرار ورفعاً للقطاعات أو على الأقل استثناءات تتعلق بالطيران المدني، شراكات دولية طويلة الأمد، دراسات جدوى اقتصادية واضحة ومعلنة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن سوريا تمتلك موقعاً جغرافياً استراتيجياً يؤهلها لتكون نقطة عبور للطيران الدولي بين أوروبا وآسيا والخليج، خاصة إن تم ربط المطار الجديد بشبكة نقل بري وحديدي فعالة، فاستثمار هذا الموقع قد يُعيد البلاد إلى خارطة الطيران الإقليمي إذا ما توفرت الظروف السياسية والأمنية المناسبة.

بالتأكيد لا يمكن تشغيل مطارات حديثة ببنية بشرية تقليدية، وهنا نحتاج إلى برامج تدريب وتأهيل عاجلة للكوادر الهندسية والتقنية، بالتعاون مع منظمات طيران دولية، وإدماج التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الحجز، وإدارة الحركة الجوية، والأمن.

ما صرح عنه الحصري خلال المنتدى يأتي في إطار أن المنتدى أصبح منصة للإعلان والتشبيك، وهذا يعكس أن المشروع لا يقتصر فقط على الطموحات الداخلية، بل يمتد ليشمل التعاون الإقليمي والدولي.

ومما لاشك فيه أن المنتدى يهدف إلى جمع المستثمرين المحليين والدوليين لفتح آفاق جديدة للاستثمار في سوريا، وخاصة في قطاعات حيوية مثل الطيران.



لا شك أن الوصف الذي استخدمه الحصري «متهاك».. لا يأتي من فراغ، إذ إن معظم البنية التحتية للمطارات السورية لم تشهد تطويراً حقيقياً منذ عقود، وتضررت بشكل كبير خلال سنوات الحرب، عبر غياب أنظمة ملاحية حديثة، ضعف البنية الأمنية، وتردي الخدمات الأرضية، كلها عوامل جعلت من المطارات السورية غير جاذبة لحركة الطيران الدولية.

كما أن بناء مطار بطاقة 30 مليون مسافر سنوياً يتطلب

• الثورة - رولا عيسى:

كشف رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، المهندس عمر الحصري، في تصريح له على هامش منتدى الاستثمار السوري السعودي، عن خطة طموحة لإعادة تأهيل قطاع الطيران المدني السوري، تبدأ بتطوير المطارات الحالية وتصل إلى بناء مطار جديد ضخم في دمشق، بطاقة استيعابية تصل إلى 30 مليون مسافر سنوياً.

ويعكس كلام الحصري التوجهات الاستراتيجية للمستقبل في إطار استقطاب الاستثمار والتعاون الإقليمي والدولي، إذ قال: «نحتاج إلى إعادة تأهيل المطارات الخمسة الموجودة لدينا بشكل كامل، لأنها لم تعد تواكب المعايير الدولية ولا تستوعب حجم الحركة الجوية المستقبلية التي نطمح إليها».

بحسب الحصري، سيكون المطار الجديد في دمشق نقلة نوعية في البنية التحتية للطيران في سوريا، سواء من حيث القدرة التشغيلية أم التصميم الحديث، إذ سيجعل من العاصمة مركزاً إقليمياً في الشرق الأوسط.

وسيأتي ذلك بالتوازي مع تحديث مطار دمشق الدولي الحالي ليرتفع استيعابه من قدراته الحالية المحدودة إلى 5 ملايين مسافر سنوياً.

وتأتي خطة رفع الطاقة الاستيعابية لمطار حلب الدولي إلى 2 مليون مسافر سنوياً في سياق استعادة التوازن التنموي بين المحافظات، ودعم البنية الاقتصادية والسياحية في شمال البلاد، ولاسيما أن حلب تُعدّ واحدة من أقدم وأكبر المراكز التجارية في المنطقة.

حدث استثماري كبير

يختصر مراحل التعافي ويحرك الركود الاقتصادي



• الثورة - عبد الحميد غانم:

أكد الباحث الاقتصادي الدكتور أحمد السليم أن المنتدى السوري السعودي الذي تستضيفه دمشق يعد خطوة جديّة وفعليّة إضافية في الطريق الاستثماري على المدى الاستراتيجي الذي اتخذته المملكة العربية السعودية، ومن أعلى المستويات السياسية منذ اليوم الأول للتحرير.

عمق استراتيجي

وقال السليم في تصريح له «الثورة»: إن المملكة كانت الوجهة الأولى للرئيس أحمد الشرع بعد التحرير، ما يؤكد العمق الاستراتيجي الذي تريده القيادة السورية في المرحلة القادمة، مشيراً إلى أنه لا يوجد ما هو أفضل من أن تكون المملكة هي الظهير الاقتصادي والاستثماري لسوريا في المرحلة القادمة وخصوصاً في هذه السنوات التي تشهد فيها بلاد الحرمين نهضة اقتصادية ضمن رؤية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للعام 2030.

ولفت إلى أن المنتدى السوري السعودي الذي سبقه العديد من خطوات التعاون بين البلدين على جميع المستويات، ولاسيما على المستوى الاقتصادي، فقد أبدت السعودية كمّاً كبيراً من الدعم، وأبدت العديد من بوادر حسن النية كانت من أهمها تسديدها بالتعاون مع دولة قطر تسديدات سوريا للبنك الدولي التي بلغت نحو 15 مليون دولار، ما مكن الأخير من استئناف نشاطاته في سورية بعد انقطاع دام لأكثر من 14 عاماً.

وبين السليم الدور الفاعل لولي العهد الأمير محمد بن سلمان بوضع كل ثقل المملكة في رفع العقوبات الأميركية عن سوريا، ما ساهم في كسر الجمود الاقتصادي والاستثماري الذي كان سائداً في سوريا، وصولاً لتوجيه من ولي العهد وبرعاية وزارة الاستثمار السعودية ممثلة بالوزير خالد الفالح بانطلاق المنتدى السوري السعودي بمشاركة وفد من المستثمرين السعوديين بلغ أكثر من 130 مستثمراً ورجل أعمال، إضافة لممثلين عن القطاع العام والخاص.

حدث كبير

وقال السليم: لن تتأخر نتائج اليوم الأول من هذا الحدث الاقتصادي والاستثماري الكبير، إذ دشّن وزير الاستثمار السعودي أول مصنع للإسمنت الأبيض في مدينة عذرا الصناعية بريف دمشق بتكلفة استثمارية تبلغ 100 مليون ريال سعودي، وبطاقة إنتاجية تبلغ 150 ألف طن سنوياً، وذلك بهدف دعم قطاع الاسمنت وتوفير فرص أكبر ووتيرة أسرع في مرحلة إعادة الإعمار

الذي تنتظرها سورية بدءاً من شهر كانون الأول القادم. ولفت إلى أهمية الإعلان عن إطلاق مشروع برج الجوهرة العقاري للأعمال والتجزئة على مساحة 25 ألف متر مربع بتكلفة استثمارية 100 مليون دولار متضمناً 15 طابقاً للوحدات الفندقية إضافة لتخصيص 1300 متر كمساحات للبيع بالتجزئة.

تنوع استثماري

وأشار السليم إلى أنه هناك ما يقارب من نحو نصف مليار ريال سعودي سيتم البدء باستثمارها في سوريا على الفور، ما يدل على جدية القرار الاستثماري والاستراتيجي التي جاءت به المملكة العربية السعودية، إضافة للتنوع الكبير في طبيعة الاستثمارات التي يحملها الوفد السعودي الذي من الواضح أنه يخطط لضخ مليارات الريالات في قطاعات الطاقة والاتصالات وتقنية المعلومات والعقارات والصناعات التحويلية ونقل الخبرة السعودية خصوصاً في السنوات الأخيرة في جميع المجالات إلى الأراضي السورية.

ونوه بأن من يهتم بالاقتصاد يدرك بشكل مؤكد أهمية هذه الخطوة الجبارة التي قامت بها الحكومة السورية بدعم من

المملكة. وبين أنه على الصعيد الاستثماري، من الواضح أن هذا المنتدى يعطي رسائل واضحة وجلية للمستثمرين سواء على الصعيد الفردي أم على المستوى الحكومي أن سوريا في الطريق الصحيح نحو توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة وتسريع عملية استقطاب رؤوس الأموال الكبيرة للنهوض بسوريا الجديدة، واختصار المراحل باتجاه اقتصاد متعافٍ في طريق النمو والرخاء الذي ينعكس على المستثمر والمواطن السوري على حد سواء.

شراكة وثقة

وأكد السليم أن هذا المنتدى جاء بعد أيام قليلة من القرار الصادر من السفارة السعودية في دمشق المتعلق بإتاحة تراخيص السفر للراغبين من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين والسوريين، بما يسمح لهم تبادل الزيارات واستكشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين.

مشيراً إلى أن هذا القرار جاء ليعطي مؤشرات واضحة على حجم الثقة من المملكة العربية السعودية في سوريا الجديدة وتوفير كل ما يلزم لتأسيس شراكة استثمارية تعود بالنفع على الجميع في البلدين.

قاعدة استثمارية

وفي السياق نفسه، تطرق السليم لتصريح وزير الإعلام السوري، أن هذه الاستثمارات ستوفر 50 ألف فرصة عمل للشباب السوري في جميع مراحل هذه العمليات الاستثمارية، الأمر الذي يحرك المياه الراكدة في موضوع البطالة، إذ يشغل الكثير من أصحاب الكفاءات السورية والخريجين الجدد من جميع الاختصاصات في الجامعات السورية ويفتح لهم أبواب التدرج في مسيراتهم المهنية بعد التخلص من سنوات المحسوبيات وتهميش الكفاءات، إضافة لتشجيع السوريين المغتربين للعودة لبلادهم والاستفادة على المستوى الشخصي، والمستوى الوطني من خلال بناء الاقتصاد السوري الحديث.

وشدد السليم على أن المنتدى السوري السعودي وجه رسائل مباشرة وفي عدة اتجاهات لعل أبرزها التأكيد بشكل عملي ووفق خطوات فعلية أن المملكة العربية السعودية هي العمق العربي الأكبر لسوريا الجديدة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، وبأنها لن تألو جهداً في مساعدة الشعب السوري على بناء وطنه وتقديم يد العون على شكل استثمارات كبرى للتسريع بخطوات النهوض الاقتصادي وتأسيس قاعدة استثمارية متينة في سوريا يمكن البناء عليها بشكل كبير في قادم الأيام.



الفالح: السعودية الشريك الاقتصادي الأول لسوريا

47 اتفاقية.. ومجلس أعمال سعودي سوري قيد التأسيس

المنتدى نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي مع السعودية. رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، علاء العلي، شدد في تصريح لوكالة «سانا» على أن الاتفاقيات التي أبرمت ترتقي بالعلاقات الاقتصادية الثنائية إلى مستوى الشراكة الشاملة، مشيراً إلى أن المنتدى يمثل خطوة متقدمة في تنشيط دور القطاع الخاص، وفتح قنوات مباشرة للتعاون والاستثمار المتبادل. أبرز الأرقام والنتائج: (47 مذكرة تفاهم استثمارية موقعة، 24 مليار ريال سعودي حجم الاستثمارات المعلنة، 11 مليار ريال مخصصة لقطاعات الصناعة والطاقة والبنية التحتية والعقارات، و4 مليارات ريال لمشاريع الاتصالات والتقنيات الرقمية، و3 مصانع إسمنت جديدة سيتم إنشاؤها في سوريا، و20 جهة حكومية سعودية شاركت في المنتدى، و100 شركة من القطاع الخاص السعودي ممثلة في الفعالية، و500 من رجال الأعمال السعوديين عبروا عن رغبتهم في دخول السوق السورية، و10 مليارات ريال حجم استثمارات السوريين في السعودية. لا يعد المنتدى مجرد حدث اقتصادي، بل يحمل رسائل سياسية واضحة تعكس تكريس الاعتراف الإقليمي بالحكومة السورية الجديدة، وإنهاء العزلة المفروضة عليها منذ سنوات، وفتح الباب أمام مرحلة إعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي، بدعم مباشر من الشريك السعودي.



تأسس مجلس أعمال سعودي سوري، يضم نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من كلا البلدين، بهدف الدفع بالشراكة الاقتصادية نحو آفاق أوسع، وتنسيق الجهود الاستثمارية بشكل مؤسسي ومنظم. من جانبه، وصف وزير الاقتصاد والصناعة في الحكومة السورية الجديدة زيارة الوفد السعودي بأنها ذات طابع محوري، مؤكداً التزام الدولة بتوفير البيئة الداعمة للاستثمارات وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لإنجاح الاتفاقيات الموقعة. كما اعتبر

استقطب 20 جهة حكومية سعودية وأكثر من 100 شركة من القطاع الخاص، فيما أبدى أكثر من 500 من رجال الأعمال السعوديين اهتمامهم بالمشاركة في مشاريع استثمارية داخل سوريا. وكشف أن حجم الاستثمارات السورية في المملكة تجاوز 10 مليارات ريال سعودي، مؤكداً أن السعودية تسعى لأن تكون الشريك الاقتصادي الأول لسوريا في مرحلة إعادة الإعمار. وبتوجيه مباشر من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أعلن الفالح عن

• الثورة:

شهد المنتدى الاستثماري السوري السعودي، المنعقد في قصر الشعب بدمشق، توقيع 47 مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية والحكومة السورية الجديدة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 24 مليار ريال سعودي (ما يعادل 6,4 مليارات دولار أميركي)، لتشمل قطاعات استراتيجية واسعة في مقدمتها الصناعة والطاقة والبنية التحتية والعقارات والتقنيات المالية.

أعلن وزير الاستثمار السعودي، خالد بن عبد العزيز الفالح، أن الاتفاقيات المبرمة تضمنت إنشاء ثلاثة مصانع جديدة للإسمنت داخل الأراضي السورية، إلى جانب اتفاقيات بقيمة 4 مليارات ريال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، بين وزارة الاتصالات السورية وعدد من أبرز الشركات السعودية، من بينها «STC» و«علم».

وأكد الفالح توقيع اتفاقية كبرى مع شركة «بيت الإيلاء» السعودية لإقامة مشروع سكني وتجاري متميز في مدينة حمص، خصصت عائداته بالكامل لأغراض الدعم الاجتماعي داخل سوريا. كما شملت الاتفاقيات مذكرة تفاهم بين شركة «تداول» وسوق دمشق للأوراق المالية لتعزيز التعاون في مجال التقنيات المالية، إضافة إلى اتفاقيات أخرى في مجالات التمويل والبيانات بالتعاون مع مجموعة تداول السعودية. أشار الوزير السعودي إلى أن المنتدى

.. وزير السياحة: فرص استثمارية واعدة



على المساهمة في إعادة الإعمار، مع التركيز على القطاع السياحي الذي يملك أهمية استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما أضاف الوزير الصالحاني: إن هذه الجلسات التي يتم تنظيمها في إطار المنتدى تمثل منصة حيوية للتواصل بين المستثمرين السعوديين والحكومة السورية، ما يعزز إمكانية تحقيق شراكات اقتصادية حقيقية في مجال السياحة، ويؤدي إلى تسريع عملية الانتقال بسوريا إلى مرحلة من النهضة التي تواكب تطورات الاقتصاد العالمي.

اقتصادية عالية، إذ يمكن أن تحقق العوائد الكبيرة من خلال تطوير منشآت سياحية حديثة، بالإضافة إلى السياحة العلاجية التي تتمتع سوريا بفرص كبيرة في هذا المجال، بفضل القدرات الطبية المتقدمة في بعض المناطق. من المتوقع أن يساهم منتدى الاستثمار السوري السعودي بشكل كبير في تحسين واقع القطاع السياحي في سوريا. ورغم التحديات التي واجهها هذا القطاع خلال سنوات الحرب، إلا أن الحكومة السورية تتطلع إلى مرحلة جديدة من النهضة والتطور، حيث يساهم المنتدى في تحفيز المستثمرين

• الثورة - وعد ديب:

تستمر الجلسات الحوارية في منتدى الاستثمار السوري السعودي، الذي يُعقد في قصر الشعب في دمشق، ليشكل خطوة نوعية نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، والذين يرتبطان بعلاقات تاريخية طويلة.

وفي واحدة من أبرز الجلسات، تحدث وزير السياحة مازن الصالحاني عن فرص الاستثمار الواعدة في القطاع السياحي، مؤكداً على أن هذا القطاع يُعد من أهم القطاعات الاستثمارية في سوريا.

وقال في تصريحاته: «القطاع السياحي في سوريا يملك فرصاً ضخمة ومتنوعة، وهو من القطاعات ذات العوائد الاقتصادية العالية في حال تم الاستثمار فيه بالشكل الأمثل».

وأشار وزير السياحة إلى أنه من أجل تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للوزارة الذي يضم جميع القوانين والتشريعات الناضجة للعمل في القطاع السياحي، وهو ما يعكس حرص الوزارة على توفير بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار.

وأوضح الوزير الصالحاني أن الساحل السوري يعد أحد أبرز المناطق الجغرافية التي تمتلك إمكانات ضخمة للاستثمار في المشاريع السياحية، وأضاف: إن هذه المنطقة تعتبر موطناً حقيقياً للاستثمارات السياحية، خاصة مع ما تتمتع به من مقومات طبيعية، مثل الشواطئ الخلابة والمناخ المعتدل، بالإضافة إلى التراث الثقافي الغني.

وأكد الوزير أن القطاع السياحي في سوريا يحتاج إلى ضخ استثمارات ضخمة، ولكنه في الوقت ذاته قطاع ذو جدوى

مخطط استثماري واسع ومشاريع تدعم الاقتصاد

عصام تيزيني لـ «الثورة»: الحضور السعودي يمثل علامة فارقة

• الثورة - رولا عيسى:

اعتبر الخبير الاقتصادي والصناعي عصام تيزيني أن ما تشهده الساحة السورية في الوقت الراهن من تطورات سياسية واقتصادية، يعكس تحولاً نوعياً في المنطقة، ولا سيما مع أهمية الدور المتزايد للمملكة العربية السعودية في هذه المرحلة.

وقال في تصريح لـ «الثورة»: في الواقع، يمكن اعتبار هذا التوجه السياسي أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية في الوقت الراهن، حيث أن الحضور السعودي في سوريا يمثل علامة فارقة من خلال تفاعلها مع الأحداث التي تمر بها المنطقة.

وأضاف: إن الخط الجديد الذي تتبناه المملكة العربية السعودية في علاقتها مع سوريا يعد بمثابة تعبير واضح عن دعم المملكة للمواقف السياسية التي تتبعها دمشق. وهذا التوجه - بحسب تيزيني، يأتي متزامناً مع الاندفاع الكبير الذي يقوم به العديد من رجال الأعمال السعوديين الذين يواصلون الاستثمار في مشاريع ضخمة تهدف إلى دعم الاقتصاد السوري، لافتاً إلى أن هذا يرسل إشارات قوية للعالم بأن سوريا قد اجتازت مراحل من الشك والقلق، وأنها تسير في الاتجاه الصحيح نحو إعادة بناء استقرارها الداخلي ودعم علاقاتها الإقليمية والدولية. وشدد على أن التوقيت مهم، وقال: كما أشرت أن المنتدى يأتي في مرحلة دقيقة، فقد كنا نفقد الثقة بما أعلن عنه من قبل بعض الدول حول الدعم الاقتصادي، ليأتي التوجه السعودي ويمثل فرصة حقيقية لفتح آفاق جديدة نحو عالم من التعاون المثمر، بعيداً عن أي تشويش أو تردد سياسي.

ورأى أن هذا الخط الجديد هو جزء من خطة استراتيجية أكبر، تهدف إلى تعزيز مكانة سوريا كوجهة استثمارية مهمة في المنطقة، وبتضافر الجهود بين كافة الأطراف، سيتحقق للبلد تطور اقتصادي يواكب التحديات ويعزز من قوة تأثيرها في محيطها.



.. بناء ثقة للمستثمرين وأرض خصبة

• الثورة :

في خطوة بارزة نحو تعزيز الروابط الاقتصادية بين سوريا والمملكة العربية السعودية، شهدت العاصمة السورية دمشق انعقاد منتدى الاستثمار السوري السعودي، الذي جمع عدداً من كبار المسؤولين الاقتصاديين والمستثمرين من كلا البلدين.

هذا المنتدى يُعد منصة استراتيجية لفتح آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري، ويسعى إلى دفع عجلة إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في سوريا بعد سنوات من الحرب.

وتم خلال المنتدى توقيع العديد من الاتفاقيات التي تساهم في جذب الاستثمارات السعودية إلى القطاعات الحيوية



السعودية، التي تشكل أحد الشركاء الرئيسيين في هذا المجال.

ويشدد على أن المنتدى يعزز من مناخ الأعمال في سوريا ويشجع القطاع الخاص على الانخراط في مشاريع التنمية المستدامة، مما يخلق فرصاً حقيقية لدفع عجلة إعادة الإعمار والاستثمار في مشاريع جديدة تدعم الاقتصاد الوطني، وهو أيضاً بمثابة خطوة لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ يساهم في بناء ثقة المستثمرين في سوريا الجديدة، وهو أمر أساسي لتسريع عملية الانتقال إلى مرحلة التعافي الكامل.

وأشار الخبير المغربي إلى أن الاتفاقيات الموقعة خلال المنتدى تمثل أكبر تدفقات استثمار أجنبي إلى سوريا، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، الصناعة، وإعادة الإعمار.

هذه الاتفاقيات تحمل في طياتها إمكانيات كبيرة في تحسين الواقع المعيشي لسوريا وخلق عشرات الآلاف من الفرص.

سوريا اقتصادياً بعد سنوات من الحرب.

الخبير المغربي يرى أن هذا المنتدى يُعد خطوة مهمة نحو إعادة دمج الاقتصاد السوري في المشهد الإقليمي والدولي، ما يساهم في جذب الاستثمارات من دول المنطقة، وخصوصاً

والنمو الاقتصادي.

وفي تصريح خاص لصحيفة الثورة، أكد الخبير الاقتصادي عبد العظيم المغربي أن منتدى الاستثمار السوري السعودي يمثل نقطة انطلاق حقيقية نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية ويدعم جهود تعافي

في سوريا، ما يساهم في تعافي الاقتصاد الوطني بشكل سريع ومستدام.

كما يهدف إلى إعادة دمج سوريا في المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي، وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في مشاريع إعادة البناء

مقارنة لضريبة البيوع العقارية..

إبراهيم العدي لـ «الثورة»: وهمية على مدى 50 عاماً مضت

• الثورة - وعد ديب:

وفرت التعديلات الجديدة لوزارة المالية على مرسوم ضريبة البيوع العقارية العديد من المزايا لبعض التسويات الخاصة بالعقارات، وهذا ما لم يكن موجود على أيام الحكومات السابقة التي أضرت بضريبة البيوع العقارية.

وفي مقارنة بين ضريبة البيوع قبل تحديث المرسوم وبعده، يقول الخبير وأستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي في حديث لـ «الثورة»: إن ضريبة البيوع العقارية كانت ضريبة وهمية خلال فترة 50 عاماً مضت، ولم يكن أحد يدفع هذه الضريبة، وفي عام 2021 حاولت الجهات المعنية تطبيقها وحددت قيمتها بنسبة 1 بالمائة بالنسبة للعقارات السكنية، ورغم ذلك فإن الكثير من السوريين كانوا يعتبرونها كبيرة جداً، مع العلم أنها كانت قليلة جداً إذا ما قارناها بدول العالم ومنها كمثال قريب دول الجوار، ففي مصر ضريبة البيوع العقارية 2,5 بالمائة كونها عملية بيع.

نقاط سلبية

وأوضح أن ضريبة البيوع العقارية فيها العديد من النقاط السلبية، ومن المفترض أن لا تكون على المنزل السكني الواحد، وإنما أكثر من منزل، كما أن تسميتها خطأ لأنها لا تخص البيوع العقارية، وإنما تخص التصرفات العقارية (الإيجار- الهبة- حق الرقبة- حق الانتفاع- العقارات التجارية)، وتسمى بالدول الأخرى ضريبة التصرفات العقارية، مشيراً إلى مثال أن يهب أحد ما ابنه ما يسمى تصرفاً عقارياً بيعاً وليس بيعاً، عندما يريد أحدهم تأجير بيته أيضاً ليس بيعاً، وعندما يعار بيت لأحد ما حتى لا يصبح هناك عملية التفاف على عملية الإيجار يجب أن يدفع ضريبة الإيجار للمالية، إذ ضريبة البيوع العقارية غير مرتفعة ويجب أن تبقى وتستمر.

واليوم.. والكلام للأستاذ الجامعي، فإن قرار وزارة المالية جاء لحل النقاط السلبية وتصحيح بعض من مكامن الخطأ التي كانت موجودة بتطبيق هذه الضريبة، ومنها إلغاء القيمة الرأجعة التي كانت معتمدة، كما أعطى إضافات جديدة تم من خلالها توحيد الرسوم كلها برسم موحد، وركز على بعض الجوانب الاجتماعية ببعض حالات البيوع ومنها الإيجارات وخاصة الإيجار السكني للسوري وأصبحت الضريبة، صفر، للسوري وهو ما يعتبر انجاز ممتاز في التسويات الخاصة بالعقارات.

استفسارات

لكن لاتزال العديد من التساؤلات تطرح حول موضوع ضريبة البيوع العقارية، ومنها من هم المكلفون الخاضعون لضريبة البيوع العقارية- بحسب الأستاذ الجامعي، البائع من يبيع العقار، والمكلف الذي يؤجر العقار، والمكلف من يوهب العقار منوهاً بأنه غالباً من يستفيد مادياً.



تكون الضريبة 3 ملايين ليرة، نضيف عليها 10 بالمائة، تصبح 3 ملايين و600 ألف ليرة، كذلك عقار تجاري قيمته الرأجعة 100 مليون ليرة تكون الضريبة 3 ملايين و600 ألف ليرة سورية.

سؤال آخر، هل يستطيع الموظف أن يضبط القيمة الرأجعة؟ هنا يقول العدي: إن القيمة الرأجعة قيمة متفق عليها لا هي سعر السوق، ولا هي السعر الحقيقي، وفي أغلب الأحوال أقل من القيمة الحقيقية أو السوقية لمصلحة المكلف فيها، وكمثال فلان لديه بيت بمليار ليرة قيمته الرأجعة 500 مليون ليرة يدفع ضريبة على الـ 500 مليون ليرة سورية، ويجب ألا تترك الأمور كالسابق متفق عليها.

أيضاً ثمة تساؤل.. هل يعتبر من يعمل بالبيوع «معقب معاملات»؟

يقول أستاذ الاقتصاد: حتماً.. لا ففي خدمة المواطن توثيق البيوع العقارية شرط أساسي لدفع الضريبة وهي لمصلحة المواطن ومن سلباتها أن المواطن غير معتاد على دفع الضريبة، ويوجد شيء في المحاسبة اسمه طغيان الشكل على المضمون، أي نوع من التهرب الضريبي قد يتم التحايل على عمليات البيع، فبعض المحامين ينظمون عقد الإيجار لمدة 99 عاماً، هنا طغى الشكل على المضمون، فالشكل إيجار والمضمون بائع، وهذا ما يخلق مشكلات مستقبلية يمكن أن تكون عمليات بيع بأوراق وسندات غير نظامية.

وبرأي الدكتور العدي فإن ضريبة البيوع العقارية، هي ضريبة عادلة وصحيحة وسليمة، وهي مقارنة بالماضي عالية جداً، وأسوة بالدول الأخرى قليلة في ظل وجود عقارات أسعارها عالية وتضخمية.

وعن العمليات التي

تعتبرها الدوائر العقارية

بيوعاً خاضعة للتكليف،

قال: أي عملية بيع

عقار سكني أو أراض

داخل وخارج المخطط

التنظيمي، عقارات

تجارية، أسطح العقارات

التجارية والسكنية كلها

خاضعة للتكليف.

ومن ضمن التساؤلات،

عند بيع العقار ما هي

نسبة الضريبة المكلفة

عليه كعقار، وهنا

يعطي الدكتور العدي

مثالاً: عقار قيمته 100

مليون ليرة والضريبة 1

بالمائة بالقوانين السائدة

هي واحد بالمائة زائد

10 من 1 بالمائة رسم إدارة

محلية + 10 بالمائة رسم

إعادة إعمار، قيمته الرأجعة إذا كان العقار السكني قيمته

100 مليون ليرة سورية يدفع عليه ضريبة مليون و200 ألف

ليرة سورية لمرة واحدة فقط.

القوانين لم تتغير وعلى منحى آخر، كيف كانت تعالج

النسب الضريبية في العقارات التجارية؟

ويرد الدكتور العدي أن ضريبتها 3 بالمائة من قيمة

العقار، وإذا كان العقار التجاري 100 مليون ليرة سورية



العقارات والسيارات وتجميد السيولة..

الثالوث المعطل للاقتصاد ومصالح الناس

• الثورة - مرشد ملوك:

هذا خبر.. بألف خبر.. أن يعلن وزير المالية الدكتور يسر برنية فتح «الفرغ» للعقارات خلال الأيام المقبلة..

وهذا ما يعني عودة الحياة إلى «السوق العقارية السورية» المتوقفة بعد سقوط النظام البائد وبالأخص أن المحاكم لم تفعل نفسها جيداً لتحقيق هذه الغاية .

النجم الآفل

توقف السوق العقارية حجب «ضوء نجم العقار» عن الاقتصاد، الذي يعيش على «العتم»، وهذا ما ساهم بجمود وركود حال الاقتصاد السوري، إضافة إلى عوامل أخرى سأتى على ذكرها في هذه العجالة الصحفية.

قد يكون الناس وأركان السوق العقارية تفهموا الظروف بعد سقوط النظام البائد، التي أوقفت الفراغ والتوثيق العقاري، مثل الخشية من عمليات نقل عقاري ممكن أن يقوم بها أزام النظام المخلوع، وبالتالي تضييع الطاسة، ولا تعرف الإدارة الجديدة أساس هذه الملكيات ومآلاتها وإلى من ستصل. لكن أن يستمر الأمر كل هذه الفترة، فهذا يعني الموت للسوق العقارية التي تحرك آلاف المهن وتؤمن آلاف فرص العمل للناس كذلك الأمر.

وفي هذا الاتجاه يفند الخبير الاقتصادي والمصرفي أنس فيومي الآثار المترتبة جزاء وقف الفراغ والتوثيق العقاري بالقول: بداية بصرف النظر عن أسباب وقف انتقال الملكية لغاية اليوم مع وعود أطلقت أكثر من مرة لمباشرة العمل بانتقالات الملكية لتؤجل مرة أخرى من دون تبرير أو اعتذار، ولذلك قلت بصرف النظر عن الأسباب التي تراها الحكومة.. لكن ما هو أثر هذا التوقف المتمثل برأي الخبير فيومي؟.. جمود سوق العقارات أدى إلى ارتفاعات غير مبررة بالأسعار لبعض المناطق بسبب قلة العرض والطلب التي لها الأثر الأكبر في تحديد السعر، وبفناعتي فيما لو لم يتم التوقف كل هذه المدة الطويلة لتأثر سوق العقارات انخفاضاً نتيجة ازدياد نسبة العرض، فحتى اللجوء للأحكام يعتبر غير مطمئن لطرفي عقد البيع في كثير من الحالات عدا عن التكاليف الإضافية للحصول على الحكم وتنفيذه لاحقاً، بكل الأحوال المعطيات التي تم التصريح عنها من لجنة دراسة التشريعات الضريبية مباشرة لتنشيط السوق وخاصة فيما تعلق بموضوع القيمة الرائجة والأشعار المصرفي، ولاكمال هذا الإجراء على المصارف أن تتجه لتحرير السيولة وخاصة في البيوع العقارية نقداً أو تحويلاً.

وهذا- حسب الخبير فيومي- سيكون مشجعاً لطرفي عقد البيع أن تكون القيمة المودعة بالمصارف تجنباً لحمل كميات ضخمة من النقد، ويحرك الحسابات المصرفية فيما إذا تم استدراك كل النقاط المتعلقة بالعقار أتوقع انخفاضاً قادمًا جيداً للأسعار وزيادة العرض، وهذا سيسهم أيضاً في تخفيض بدلات الإيجار لأن العقار مازال يشكل مصدر دخل في استثماره .

هل تفعلها «النقل»

المعضلة الثانية التي يترقب الناس حلها هي فراغ ونقل ملكية السيارات بشكل رسمي وموثوق في مديريات النقل، وأيضاً تحديد الرسوم المطلوبة لتسجيل السيارات، الأمر الذي يعيد الحياة المنطقية لسوق السيارات التوهم الموازي لسوق العقارات، وكذلك فإن حسم تسجيل قيمة الرسوم على السيارة في مديرية النقل يحفظ حقوق الناس التي تتعرض اليوم للنصب والاحتيال من تجار السيارات الذين يكسبون الثروات ويعتاشون على حساب الناس البسيطة التي اقتنت سيارة في وقت ما.

فهل تفعلها وزارة النقل وتعيد الحياة إلى سوق السيارات وما ذنب الناس إن قامت «النقل» نفسها بضرب المنظومة التقنية في مديريات النقل بحثاً عن قصص وسيارات لفلان وعلان.

أما موضوع السيارات فالقضية مختلفة كثيراً- كما يرى الخبير فيومي- ورغم أن السيارة شكلت أيضاً وعاء ادخاريًا ويصح فيها المثل (عديم وقع بسلة تين) فمع إجراءات الحكومة بالبداية من تخفيض الجمارك وفتح باب الاستيراد لوجود كميات أكثر من الحاجة وأكثر من استيعاب الشوارع لها، وسيولة التجار والمستثمرين وظفت سريعاً في هذا المطرح من دون حساب العواقب وحتى من دون معرفة ...

ما الضوابط التي ستقوم بها الحكومة لاحقاً من ناحية الفراغ والكشف الفني وغير ذلك من إجراءات. وقال: قدر بعض الخبراء المبلغ الموضوع في هذا القطاع بنحو 7 مليارات دولار، ومهما كان المبلغ فيما لو تم توظيفه في قطاعات استثمار عمراني موجه من قبل الحكومة لكان أفضل بكثير، وإنه ذو مردود وطني يساهم بدعم الاقتصاد، بدل انتشار قوافل السيارات في المعارض والطرقات، وأتوقع بالفترة اللاحقة انخفاضاً بالأسعار نتيجة حاجة التجار لتسييل الأموال المجمدة بهذا الكم من السيارات وخاصة المستورد منها، والمشكلة أن ضوابط سوق السيارات مختلفة عن عناصر سوق العقارات فالأول يتحكم به السعر العالمي هامش الربح الضرائب والرسوم والثاني يتحكم به عناصر مختلفة سعر الأرض مواد البناء تكاليف الإدارية تكاليف اليد العاملة ومعادلة الربح وفق الأسعار.

ثلاجة الحسابات المصرفية

المعضلة الاقتصادية والمالية الثالثة، هي تجميد الحسابات المصرفية، وتجميد مال الناس في المصارف السورية.. في حال أرحى بظلاله السوداء على الاقتصاد الوطني.

نحن نفهم تماماً أن ما يجري هو فعل مدرّوس ويقف وراءه خبراء من داخل البلاد وخارجها- وقد يكون هناك أسباب أخرى- والهدف هو كبح جماح السيولة خوفاً من شبح التضخم وارتفاع الأسعار وبالتالي وصول الآثار السيئة على الناس.

لكن هل من المنطق أن يستمر الحبس المطلق للسيولة.. ألا يمكن البدء التدريجي بتحريك أموال الناس المجمدة وفق حجم وقيمة كل حساب لكل عميل، بمعنى هل يتساوى من يودع مليوناً أو اثنان أو ثلاثة مع من يودع ملياراً أو عشرة أو مئة مليار؟



ليكن السحب وفق نسبة مئوية من كل حساب.. لأن أصحاب الإيداعات العالية لن يسحبوا أموالهم لضخها مباشرة بالأسواق بل لدعم أعمالهم واستثماراتهم.. أليس كذلك..!

مكاتب تحويل لا مصارف

ثالث الثالوث كما وصفه فيومي هو موضوع المصارف.. هذا القطاع الذي شهد اهتزازات كثيرة منذ بداية الثورة وإلى اليوم والتي بدأت مع انهيارات متتالية للوعاء الادخاري المهم لدى البعض أمام سعر الصرف، ما ساهم بسحب سيولة كبيرة من المصارف ازدادت مع تصرفات حكومات سابقة ساهمت إلى حد كبير في انعدام الثقة بالتعامل مع المصارف. ومن ثم تحويلها إلى شبه مكاتب مالية لدفع رواتب واستيفاء رسوم ليس إلا، وهي تعاملات مالية لا تحتاج لمصارف، بل مكاتب تحويل أموال وأصبحت المصارف ضعيفة تقنياً وفنياً، بل حتى كواد بشرية مؤهلة وخرجت عن المفاهيم الحقيقية للعمل المصرفي الذي يحتاجه طموحنا القادم سواء بالربط مع المصارف العالمية أم قدرة المصارف على إدارة مشاريع استثمارية يتوقع قدومها للمصارف دور كبير في إدارة محافظها المالية، وبكل صراحة الأداء المصرفي الحالي وخاصة المصارف العامة غير مؤهل لطمأننة رؤوس أموال راغبة في عودة العمل في سوريا، ولاسيما مع شح السيولة وضعف إدارة السيولة وعدم وجود قدرة على المساهمة في تمويل أو مشاركة في تمويل، وبكل صراحة السوق السورية له خصوصية خاصة ويمتاز بالتحول السريع في المفاهيم والإجراءات لقدرة المواطن على إيجاد ثغرات التفاف لتلبية حاجاته.

فعلى سبيل المثال بيع الأرصدة خارج المصرف لقاء سعر صرف مختلف ساهم بوجود تجارة مالية جديدة غير معروفة سابقاً، وغير مصرح عنها، وتحتوي مخاطر كثيرة نبه عنها المركزي منذ فترة متأخراً بعد كثير من حالات الخداع والنصب، وقد جربت حكومة سابقاً موضوع حبس السيولة وحينها لم يكن له سوى أثر محدود قليل في كبح التضخم، ومع هذا تم الاستمرار في أسلوب الحبس رغم أن ما يجري على أرض الواقع عوامل أخرى للتضخم المستمر، أضعف معالجة لها والوحيدة التي مورست عليه هو حبس السيولة التي أثرت في قضايا أخرى أكثر حساسية وأهمية لها عنوان عريض... أين المصارف الحكومية.. بل هل هذه تعتبر مصارف بالعرف المالي؟

أسرار وأرقام تكشف لأول مرة

هكذا احترقت غابات اللاذقية

• الثورة - تحقيق ناديا سعود:

في ظلّ التغيرات المناخية المتسارعة، وتزايد الضغوط البشرية على الموارد الطبيعية، واجهت الغابات السورية تحدياً بيئياً خطيراً تمثل في تصاعد وتيرة الحرائق واتساع رقعتها، لتترك خلفها خسائر فادحة تطال الغطاء النباتي والتنوع الحيوي والمجتمعات المحلية على حدّ سواء.

حالات إنسانية

في الوقت الذي اتهمت فيه النيران مساحات شاسعة من الغابات في ريف اللاذقية، لم تقتصر الخسائر على الأشجار والطبيعة، بل امتدت إلى البشر، وأرزاقهم، وأحلامهم، فمن بين أسنة اللهب والدخان، تتعالى أصوات الأهالي نائلة معاناتهم في مواجهة كارثة لم تعد موسمية فحسب، بل باتت تهديداً مستمراً للحياة.

أبو وليد، وهو فلاح من ريف اللاذقية، يصف مشهداً يختزل المأساة: «كنا نعتبر الغابة جزءاً من حياتنا اليومية، نمشي فيها ونقطف الأعشاب البرية، اليوم نحترق معها، الدخان دخل بيوتنا والخوف أصبح رفيقنا اليومي، خسرتنا مصدر رزقنا وشعورنا بالأمان».

ويضيف بحسرة: «أرضي احترقت بالكامل، الزيتون الذي ورثته عن أبي وجدي صار رماد. تعب السنين ذهب بساعات قليلة، تنمى أن يتم تعويضنا عن خسائرنا من قبل الحكومة».

من جانبها، ترى نسرین، الطالبة الجامعية، أن الكارثة أكبر من مجرد حريق، فالحرائق ما عادت مجرد كوارث طبيعية، بل أسهم إهمال المعنيين بسلامة الغابات فيما حصل، لا توجد استعدادات كافية، رغم أننا نتعرض للحرائق كل عام.

وأضافت: الغابة هي مستقبلنا، وهي التي تحميها من التصحر والتغير المناخي».

أما يوسف، متطوع في إطفاء الحرائق يبلغ من العمر 26 عاماً، يتحدث عن المعاناة من قلب الحدث: «نعمل بكل إمكانياتنا المتواضعة، أغلبنا شباب متطوعين، ليس هناك وقت للانتظار المساعدة، فالنار كانت تصل لعتبات البيوت».

سارة، وهي أم لثلاثة أطفال، تروي الجانب الإنساني من الكارثة: «أثر الحريق علينا صحياً، أطفالنا أصبح لديهم حساسية من الدخان، ولم نستطع المغادرة بسبب ظروفنا المادية، الكارثة ليست فقط بيئية، إنها إنسانية أيضاً».

أما أبو جاد، مربّي نحل من منطقة الغاب، فقد خسر كل شيء: «خسرت أكثر من 40 خلية نحل، والنحل لم يعد أبداً.. لا أحد يعلم مدى حساسية هذه المهنة لأي تغيير في البيئة، أنا حالياً بلا عمل، والنحل كان كل مصدر رزقي».

دراسة التربة

المهندس الزراعي ميسم جليس، تحدث لصحيفة الثورة عن متطلبات إعادة التشجير، ومعرفة أنواع الأشجار المناسبة، مبيناً أنه لا بد من دراسة التربة ومعرفة مدى الضرر الذي أصابها،



عرضة للاشتعال، خاصة في المناطق الجبلية الوعرة حيث تسرع الرياح من انتشار النيران.

ثانياً: الممارسات البشرية غير السليمة، وعلى رأسها التحريق الزراعي الذي تسبب في 1180 حريقاً حتى عام 2024 بمساحة 2683 هكتاراً، إضافة إلى الأعطال الكهربائية، وأعمال تنظيف الطرقات، ومكبات النفايات.

ثالثاً: الحرائق المفتعلة بقصد التعدي أو التخريب، والتي بلغت 12 حريقاً خلال الفترة 2020-2024، تُعد من أخطر الأسباب.

رابعاً: بقايا الألغام والذخائر في بعض المناطق، التي تزيد من احتمالية اندلاع الحرائق وتعرقل عمليات الإطفاء.

خامساً: ضعف الحوكمة ونقص التوعية والإمكانيات، ما ساهم في توسع رقعة انتشار الحرائق وزيادة صعوبة مكافحتها.

توثيق دقيق وخطة للتعافي

أكد معاون الوزير أن وزارة الإدارة المحلية والبيئة، استناداً إلى قانون البيئة رقم 12 لعام 2012، باشرت بتقييم الأثر البيئي للحرائق عبر فرق ميدانية متخصصة، وبالتعاون مع الجهات المعنية، وذلك باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والمسوحات الميدانية للغطاء النباتي والتربة والمياه والتنوع الحيوي، إلى جانب توثيق الأضرار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات المحلية المتأثرة، من خلال ثلاث استمارات ميدانية.

وبيّن أن الجهود تتركز حالياً على توثيق الواقع البيئي في المواقع المحروقة بمحافظات اللاذقية خلال شهر تموز 2025، بهدف بناء قاعدة بيانات علمية تخدم عمليات التعافي البيئي القائم على الأدلة.

الحماية أولاً ثم التشجير الذكي

وفي إطار قانون الحراج رقم 39 لعام 2023 وتعليماته التنفيذية، تعمل الوزارة على تقييم المواقع المحروقة وتحديد إمكانيات تجديدها

طبيعياً، مع فرض حماية صارمة لها لمدة سنتين قابلة للتמיד، تتضمن:

أولاً: حظر الدخول والرعي والنشاطات السياحية وجمع المنتجات الحراجية.

ثانياً: تنفيذ إجراءات لمنع انجراف التربة.

ثالثاً: استخدام نباتات محلية مقاومة للجفاف لإعادة التأهيل.

رابعاً: إشراك المجتمع المحلي في التوعية

والوقاية والمراقبة.

وأكد الدكتور شرف أن الوزارة تبنت في السنوات الأخيرة نهجاً جديداً في برامج التشجير، يتمثل بعدم التوسع في زراعة غابات جديدة، بل التركيز على صيانة الغابات الحالية وإعادة تأهيل المتدهورة منها، عبر تأمين غراس محلية ملائمة مناخياً وبيئياً، رغم التحديات التمويلية وضعف الموارد.

أوضح الدكتور شرف أن الوزارة تنتهج مساراً استباقياً لتقليل خطر تكرار الحرائق في نفس المواقع، بالتعاون مع وزارة الزراعة، من خلال:

أولاً: إعداد لوائح بالأنواع الحراجية النادرة والمهددة، وتطوير خطط إدارة المحميات الحراجية.

ثانياً: إدماج مخاطر الحرائق في التخطيط العمراني واستخدام الأراضي.

ثالثاً: تحسين صحة الغابات بعمليات التخفيف الانتقائي وإنشاء خطوط نار وتنظيف الطرق.

رابعاً: تطوير أنظمة الإنذار المبكر والمراقبة الجوية والأرضية.

خامساً: تجهيز أبراج مراقبة ومراكز حماية غابات، وتوسيع فرق الإطفاء بالمعدات الحديثة.

سادساً: إشراك المجتمعات المحلية وتعزيز وعيها بمخاطر الحرائق وأساليب الوقاية منها.

كما أشار إلى دور الوزارة كنقطة اتصال وطنية لاتفاقيات ريو، وتعاونها مع المنظمات الدولية كـ **FAO** و **UNDP** لتأمين التمويل وتنفيذ مشاريع إدارة متكاملة للنظم البيئية المتدهورة جراء الحرائق.

عقوبات صارمة

أكد الدكتور شرف أن قانون الحراج الجديد شدد العقوبات على المتسببين بحرائق الغابات، حيث نصّت المادة 43 على السجن من 10 إلى 20 سنة وغرامات تصل إلى 10 أضعاف قيمة الضرر، وصولاً إلى الإعدام إذا نجم عن الحريق وفاة إنسان. كما فرضت المادة 44 عقوبات تتراوح بين سنة إلى عشرين سنة لمن يتسبب بإهماله أو مخالفته للقوانين في نشوب حريق يؤدي إلى ضرر بالغ أو وفاة.

نحو غابات أكثر أماناً واستدامة

في ختام حديثه، شدد الدكتور شرف على ضرورة تعزيز منظومة الوقاية المجتمعية والاعتماد على المعارف المحلية، إلى جانب دعم البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأطر القانونية بالتوازي مع بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص والمنظمات المحلية والدولية.

إن ما تواجهه الغابات السورية اليوم من تهديدات يتطلب استجابة متكاملة تركز على الإدارة المستدامة، والوعي المجتمعي، والقدرات المؤسسية، لتظل هذه الثروة الوطنية رئة طبيعية وملاذاً للتنوع الحيوي، وأحد أعمدة الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي في سوريا.

الانتماء الحقيقي حماية ورعاية..

د. رشا شعبان: التآخي والتلاحم لإنقاذ أنفسنا وبلدنا

• الثورة - فردوس دياب:

لا نجانب الصواب إذا ما أكدنا أن الوطن هو ذلك الجامع المانع، الجامع لكل ألوانه وأطيافه المتعددة ومكوناته المتنوعة، وهو الحامي لكل ما يهدد كليته بالتفتيت والتمزق، فكيف نتجاوز مصطلح الطائفية والخروج من نفقها المظلم إلى الأفق الرحبة للوطن، والعودة إلى التمسك بالقيم والجذور والأخلاق التي تجمعنا وتحميننا وتصوننا، وتحرم دماءنا على بعضنا البعض، هذه العناوين وغيرها كانت محور لقائنا مع الأستاذة في كلية الآداب بجامعة دمشق- قسم الفلسفة، الدكتورة رشا شعبان، والتي أكدت على ضرورة أن ينبذ أبناء المجتمع كل أشكال وصور التفرقة، لأنها تؤدي إلى المهالك، وأن الانتماء الوحيد الذي يجب على جميع السوريين أن يعتنقوه، هو الوطن ولا شيء غيره، فهو كان ولا يزال الركيزة الأساسية للتماسك والقوة ونماء المجتمع والدولة، خصوصاً في الظروف الصعبة والانتقالية التي تتطلب منها التلاحم والتآخي لإنقاذ أنفسنا



وبلدنا.

وعن الآثار السلبية والسيئة التي تتركها «الطائفية»، بينت شعبان، أن المجتمعات التي يحكمها التعصب الطائفي ونبذ الآخر، تؤدي إلى انقسام وتعقيد حالة المجتمع إلى جماعات متخاصمة، كما أنها تؤدي إلى تفكك وتمزق النسيج الاجتماعي وتداعي أركانه البنيوية الأساسية، هذا بالإضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق أبسط أهدافها ومهامها وواجباتها، ناهيك عن ظهور المشكلات الاجتماعية المختلفة،

كالفقر والمرض والجهل وغياب الأمن الاجتماعي وتصعد كيان المجتمع وانهيار بنائه الاجتماعي، مع احتمال نشوب صراعات تأخذ أوجهاً مختلفة، فالتشدد بالانتماء لأي مكون من شأنه أن يجمد حركة الفرد والمجتمع وتجعله غير قادر على بلوغ أهدافه القريبة والبعيدة.

التنوع غنى ومناعة

وأكدت الدكتورة شعبان على أن القوة الحقيقية هي في وحدة الوطن، وفي التنوع الذي يقوي قلاع الوطن وحصنه، لكن حين يكون



الداخل منقسماً ينهار الوطن لأن بلدنا في هذا الوقت تهدده أفكار المشروع التقسيمي الذي يحاك ضده. وأوضحت أن هناك محاولات لتجديد الإعلام المضاد ووسائل التواصل الاجتماعي لبث الشائعات التي تبث الفرقة والكراهية والحقد بين مكونات الوطن الواحد ليسهل ابتلاعه وتفتيته، كما ذكرنا، وحين تتوهم كل فرقة أو طائفة أو إثنية أن الآخر عدوها، وتشرع ببناء الحواجز النفسية والاجتماعية، وتعتقد وتتخيل في خيالها الواهم أنها

تقوى بذاتها، فإنها تكون ذلك قد دفعت بنفسها إلى الهاوية. واستطردت شعبان بالقول: «إن السلاح الذي نرفعه في وجه بعضنا البعض، يجب أن يكون في وجه عدونا، لا في وجه بعضنا، لأن ذلك انتحار بكل معنى الكلمة، وكل قطرة دماء تسيل وتهدر على تراب الوطن فهي قتال عبثي بين بعضنا وعلى بعضنا هي حرام. وهذا ما أكد عليه شيوخنا الأكارم والتي أفتت بحرمة الدم السوري على السوري حرام، فالنار الذي نشعلها هي نار تحرقنا على الأرض».

وختمت الدكتورة شعبان بالقول: إن الوطن للجميع ويجب أن يكون الانتماء للأرض والوطن وليس لأشخاص معينين، لأن الولاء يتغير والانتماء ثابت ومن الاستحالة بناء الاستقرار الذي يؤسس لبناء العقول والبنى المادية والقدرات البشرية في مجتمعات النزاع الطائفي والإثني، وحين نرفع الشعارات الطائفية التي تنمو على حساب الأوطان تذهب قدراتنا ونهدم استقرارنا الوطني وتضعف الدولة.

«أنيس سعادة الملائكية».. اهتمام بذوي الإعاقة بمشتى الحلول

• الثورة - سمر رقية:

لفت المدير التنفيذي في جمعية «أنيس سعادة الملائكية» جميل صباغ لصحيفة الثورة أن الجمعية تقوم بالاهتمام بالأطفال ذوي الإعاقة، وذلك في مقرها في قرية كفرون سعادة بمشتى الحلول، من خلال تدريبهم وتقديم جميع الخدمات اللازمة لهم بشكل مجاني، من خلال صفوف تدريبية عن طريق مدربين مختصين، إضافة للاهتمام بالوضع الصحي لهم من خلال طبيب أطفال يقوم بمتابعتهم بشكل دوري، وهذه الخدمة مستمرة منذ تأسيس الجمعية وما زالت تقدم حتى اليوم.

ونوه بأن الجمعية تقدم خدمات المعالجة الفيزيائية مجاناً للمرضى والمحتاجين للعلاج، من خلال مركز العلاج الفيزيائي المتواجد ضمن مقر الجمعية، إذ قدمت الجمعية أكثر من 16 ألف جلسة علاج مجانية منذ تأسيس المركز ولتاريخه. وأشار صباغ إلى أن الجمعية هدفها سام وكبير، لتغطية مساحة كبيرة من المحافظة من خلال «مشروع أمل» الذي يهدف إلى تأمين مساحات صديقة للأطفال واليافعين والشباب وذويهم، وشمل هذا المشروع نطاقاً جغرافياً واسعاً من مساحة المحافظة ومناطقها (الدريش، صافيتا، مشتى الحلو الشيخ بدر، بانياس،



رأس الشغري)، والمناطق المحيطة بها من خلال عدة برامج.

ولفت إلى أن الجمعية تقوم بمجموعة أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي، التي تنمي شخصية الطفل من جميع جوانبها معرفياً ومهارياً لتجاوز التحديات التي عاشها أو يعيشها في بيئة آمنة، تحاول تأمينها مجموعة من المدربين على تقنيات الدعم النفسي، بالإضافة إلى التوعية من العنف القائم على النوع الاجتماعي للأطفال

ومقدمي الرعاية، لتوضيح مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي للرجال والنساء والأطفال ذكوراً وإناثاً، كما يقدم برنامج حماية الطفل برنامجاً لمقدمي الرعاية لتزويد الأهالي بمجموعة من المهارات للتعامل مع الأطفال ومهارات الرعاية الذاتية، من أجل تحقيق الشراكة الحقيقية مع جميع أفراد المجتمع. وأوضح صباغ أن الجمعية، تعمل على مساعدة ذوي الاحتياج من الأطفال في الحصول على

الخدمات المتخصصة من خلال ربطهم بجهات داعمة، وتقديم خدمات وبرامج غنية ومتنوعة لإدارة الحالة، والدعم النفسي الاجتماعي، وبرنامج الرعاية الوالدية، والتوعية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتواصل من أجل تعديل السلوك.

وأضاف: إن لدى الجمعية، برنامج نماء ومشاركة اليافعين والشباب، بهدف إيجاد مساحة صديقة وداعمة وأمنة لليافعين والشباب، والبرنامج ينقسم إلى شقين، نماء اليافعين والشباب، متضمناً برنامج تدريب مهارات الحياة الذي يوصل شخصية اليافع أو الشاب بمجموعة من المهارات الأساسية، وبرنامج التدريب المهني الذي يهدف إلى تمكين اليافعين والشباب من اكتساب خبرات مهنية أولية.

وختتم صباغ: إن الهدف من البرامج والتدريبات هو تعزيز قدرات الشباب ودورهم في مجتمعاتهم، وذلك عن طريق مجموعة من التدريبات الرياضية وتعزيز روح المشاركة لديهم ودعم مبادراتهم الشبابية التي تهدف إلى حل مشكلات الشباب التي تنفذ بأسلوب عمل الفريق.

هذا.. وأسست الجمعية، من أجل تخفيف المعاناة عن أسر الأطفال ذوي الإعاقة، في الكفرون منطقة مشتى الحلو عام 2002، وشهت بالقرار 175 لعام 2006.

الوطن ليس جغرافيا فقط.. فإن نرف نرفنا جميعاً



وجه واحد، فيجب علينا وأد الفتنة لنحافظ على السيادة الوطنية لأمننا سوريا وننعم بها جميعاً.

أتبصرون؟!

يسألنا الشاعر حسن قنطار.. «وجعلنا بعضكم لبعض فتنه، أتبصرون؟» في عنوان مقاله للأسبوع الأدبي، وفي حديثه لنا قال: التي خصصها في لغة المصايرة التي يجثو العاقل على مفارقها ليلج شعابها مثقلاً بنواياه البيضاء التي اغبرت، وسجاياه الفطرية التي رقتها يد الزمن، تغتاله لحظة هنا ولحظات هناك، بين سطوة النقد وأضحوكة العاثرين، غير أنه يمشي إلى حيث تراه عيناه الواعيتان، ويقاوم بالقدر الذي تشده رجلاه العازمتان إلى بغية يصبو إليها الناجحون، ويكبو عند أول مشارفها الفاشلون، في لغة الواقع التي تتقاذز فيها الأمزجة والألوان لتشكل لوحة وفق متتالية لامحدودة ولا ممنوعة.. تحفزك في الوقت ذاته رغبة بالانتصار ولكن بأسلحة ناعمة، فلا أنت مرتكب لجنة اللامبالاة، ولست عصياً على أن ننال.

بينت أن الوطن عائلتنا الكبرى يجتمع في كنفه الأمان، وعلى مائدة الحب، وإن الأرض تموت حين يرسل عنها أنباؤها، والحرب قبيحة ودميمة ولا تساوي أهدافها ضحكة ملائكية على وجه طفل، نحن أبناء سوريا الكرام، أبناء الشمس التي لا تغيب، إننا نحب الحياة وسوريا حزن الأم الدافئ الذي يجمعنا كلنا بكل أطيافنا ومعتقداتنا. إن النصر لا يساوي شيئاً ما لم تحتضن كل أم طفلها، وبالتالي نحتضن سوريا ويتغلب العقل على لغة الطائفية والتحريض، ولنفتح باب الحوار من أجل حقن الدماء. وبعد أربعة عشر عاماً من الألم والجراح وتقديم التضحيات يجب علينا أن نتعالى على جراحنا ونضمّد هذه الجراح ونكون أقوى منها.

خاتمة قولها: سوريا بلدنا الغالي، لا ولم ولن نغادر هذه الأرض الطاهرة الطيبة، وسنبقى نقدم الغالي والنفيس من أجل أن تبقى سوريا واحدة موحدة لكل أبناء البلد ومن أجل كل من ضحى لأجلها، فما زلنا نريد الحياة وننتظر صباحاً شهيئاً لمناغاة الأحلام، فالحياة معنى آخر، وللوطن

الثورة - رنا بدري سلوم:

«لا يمكن لعاقل صاحب رأي أن يصدر نفسه راعياً للحقيقة محيطاً أطرافها، فكل واحد منا يمتلك الجزء الذي يراه مناسباً، حاول أن تقف في الجزء المقابل لك من الطرف الآخر، سوف تجد أن المشهد قد تغير وأن الصورة السابقة أصبحت لا تمثل أي جزء من المشهد الذي كنت تراه، يقول المثل الشعبي: «ضع إصبعك في عينك توجعك»..

وجه رئيس اتحاد الكتاب العرب الدكتور محمد طه العثمان من منبر مجلة الأسبوع الأدبي هذه الكلمات لنا جميعاً نحن كسوريين... من هنا ولكل العاقلين في بلادنا يقول: نحن على مفترق طرق، منه السالك الذي يوصل إلى الهاوية، ومنه الوعر الذي يوصل إلى النجاة، ولكلا الطرفين إشارات توضح لهذا ولذاك.. لا بد أن تغلب العقل على العاطفة وأن نفكر بالمصلحة العامة من دون الشخصية، وأن نتخلى عن الأنانية، وقد قيل في ذلك: إن الأنانية كريح الصحراء، تجفف كل شيء.

مستذكراً طه ما جاء على لسان الحكماء: يتصور الطحان أن القمح إنما ينمو لتشغيل حانوته، وكذلك الأناني، مؤكداً أنه لا مظلومية فوق مظلومية الوطن ولا جرح نازف فوق جرح البلاد، وكم من عاقل شعر بغربة حين حزن كل هذه الجراح وانتفى لها كلها، ولم يميز ذرة تراب عن أخرى. ففي زحمة الآلام الشخصية وتفاصيل الحياة اليومية، قد ننسى أحياناً أن هناك جرحاً أكبر، وألماً أعمق، لا يضاويه ألم:

إنه جرح الوطن، إنها آهات الأفراد مهما عظمت، تبقى صغيرة أمام آهات الأرض التي تحتضنهم، والأرض حين تبكي، تصمت كل الآهات.

خاتمة بالقول: الوطن ليس مجرد حدود جغرافية أو علماء يرفرف، بل هو حزن الأم، وذكرة الطفولة، وأمان المساء، فإن جرح الوطن، نرفنا جميعاً، وإن تألم، تألمنا جميعاً، حتى وإن كابرنا، وإن كان لكل جرح دواء، فجرح البلاد لا يبرأ إلا بالعدل، والوحدة، والصدق في الانتماء.

مهرز كتب بالدم

هكذا وصفت المشهد اليوم، حين سألتها عن دورنا كشعراء، التربوية الشاعرة ثناء العلي، في حديثها لـ «الثورة».

سوريا.. لا تبني إلا بالمحبة والوعي

صورة سوريا التاريخية، تلك التي كانت منارة للحضارات والرسالات السماوية، البقعة الطاهرة التي أعطت الإنسانية بعداً لا يمكن تجاهله. ويؤكد أن سوريا لا تعرف إلا الوطن الواحد، بكل أطيافه، وأن الطائفية هي السلاح الأخطر الذي يستخدمه الأعداء لتمزيق الوطن. ويحذر من الهجمة الشرسة التي تستهدف سوريا، مشدداً على ضرورة نشر الوعي بين الأبناء، وتعزيز الانتماء إلى الوطن، وثقافتهم بتاريخ سوريا وإرثها الحضاري، كي لا يتحول الوطن إلى أوطان، وتضيع البوصلة في زحام الانقسامات.

دعوة إلى البناء بالمحبة

الرسالة التي تجمع بين العاكوب وبني المرجة، هي دعوة صريحة إلى بناء سوريا بالمحبة والوعي، لا بالتناحر والخصومة، دعوة إلى أن نتسابق في تقديم النفع والإصلاح، لا في المجاهرة بالعداوة، دعوة إلى أن نُدرك أن كل عمل نقوم به، مهما بدا صغيراً، يؤثر في مستقبل الوطن. ولنثبت أن سوريا، التي علمت العالم أبجدية الحب والسلام، لا تزال قادرة على أن تكون منارة للأمل، وموتلاً للمحبة، ووطناً يتسع لنا جميعاً.



نكون على قدر المسؤولية، وأن نحسن إليه كما أحسن إلينا، ولنكن كما قال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: «الخلق كلهم عيال الله، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله»

سوريا.. وطن لا يعرف الطائفية

بدوره الدكتور نزار بني المرجة، يستحضر



بعضهم بعضاً، ومن كان حظه قليلاً من الرقة أو الإحسان، فعلى المجتمع أن يساعده في تعديل موقفه، لا أن يعاديه أو يعزله. إنها فرصة تاريخية، لا تتكرر كثيراً، لنعيد بناء سوريا على أسس من الحكمة، والإبداع، والتسامح، والتعاون، وطننا الجميل يستحق أن

الثورة - عمار النعمة:

في لحظة فارقة من تاريخ سوريا، حيث تتقاطع التحديات الداخلية مع الهجمات الخارجية، تبرز الحاجة إلى خطاب وطني جامع، يعيد ترتيب الأولويات، ويضع الإنسان السوري في قلب مشروع البناء، هذا ما عبّر عنه بصدق الدكتور والباحث عيسى العاكوب، والدكتور الشاعر نزار بني المرجة، في كلمات تحمل من الحكمة والوعي ما يستحق أن يكتب بماء الذهب.

الأخلاق النبوية أساس التماسك

يرى الدكتور عيسى العاكوب أن الأوطان لا تبني على قلوب متنافرة، بل على أخلاق نبوية صحيحة، تجعل كل مواطن يحب الآخر، ويسامحه، وينصحه، ويصلح ذات بينه، فالمواطن ليس مجرد ساكن في الوطن، بل هو أخ في الإنسانية، وشريك في المصير، حتى وإن بدا منه بعض القسوة أو التجاوز. ويؤكد أن التميز الفردي لا يعني الأفضلية، فالمجتمع لا يتكون من نسخ متطابقة، بل من أفراد متنوعين في الخلق والدماءة والإتقان، يتكاملون حين يتعاونون، ويجمّلون

أولبي كرتنا بطلا لدورة قيرغيزستان



• الثورة - فخر صاحب:

توجّ منتخبنا الأولمبي لكرة القدم، بطلاً لدورة قيرغيزستان الودية الرابعة، بعد أن اختتم مبارياته في البطولة بالفوز على نظيره العماني بهدفين نظيفين، حيث وصل منتخبنا للنقطة السابعة، بفوزه في افتتاح المسابقة على قيرغيزستان المستضيفة بهدفين لهدف، ثم تعادل مع البحرين بهدف لهدف، قبل الفوز في المحطة الأخيرة من البطولة على عُمان.

وبالعودة لمجريات مباراة الأمس، كان منتخبنا الطرف الأفضل في اللقاء، من ناحية الاستحواذ والفرص المباشرة على مدار شوطي المباراة، وكان بإمكانه الفوز بنتيجة أكبر لو استغل نصف فرصه، كما أن المنتخب العماني تحسّن أدائه في الشوط الثاني من المباراة، لكن حال تألق حارسنا المميز مكسيم صراف دون طرق مرمانا، هدفاً منتخبنا جاءاً مناصفة عبر شوطي اللقاء، الأول حمل توقيع حسن الدهان في الدقيقة (41) من ركلة جزاء، بعد عرقلة تعرّض لها محمد مصطفى، والثاني بمجهود فردي رائع من محمد سراقبي في الدقيقة (59) وبعدها أضاع منتخبنا أكثر من كرة هدف محقق.

يذكر أن منتخب قيرغيزستان حلّ ثانياً في البطولة، والمنتخب العماني ثالثاً، والبحريني في المركز الرابع والأخير، منتخبنا بعد عودته لدمشق سيخوض لقاءين وديين أمام المنتخب اللبناني، ثم سوف يتجه لمعسكر خارجي آخر، كتحضير آخر، قبل خوضه التصفيات في طاجكستان في أيلول القادم، حيث سيلاقى منتخبات الفلبين ونيبال طاجكستان.

في مؤتمره الاستثنائي.. الوثبة يودّع اسمه



• الثورة - خاص:

انعقد يوم أمس الأربعاء، الاجتماع (الاستثنائي) للهيئة العمومية في نادي الوثبة، حيث كانت البداية بعزف النشيد الوطني، للجمهورية العربية السورية، وفي جو هادئ وجميل، اجتمع فيه جيل الشباب مع الذهب العتيق، وبحضور رسمي لأعضاء مجلس الإدارة، متمثلة برئيسها الدكتور نجيب الفرا، وحضور رئيس مديرية الرياضة والشباب حسان دالاتي، وبوجود عدد كبير من أعضاء الهيئة والسادة المنتسبين.

بداية ذكر د. الفرا رئيس النادي، عمل الإدارة، وما قامت به من خطوات تصحيحية سريعة على مستوى النادي، بمختلف أعباءه وفئاته وأنشطته، وإعادة التأهيل لمنشأة النادي، كما تمّ طرح الكثير من الأفكار ومناقشتها، وتوضيح لخطة العمل المستقبلية، وتم الاستماع لوجهات النظر المختلفة من السادة الحضور، حيث أشار الدكتور إياد دراق السباعي

في مداخلته إلى ضرورة تفعيل الحالة الأسرية والعائلية في النادي، وتوجّه بالشكر للإدارة الحالية ووصفها بالإدارة المتكاملة، كما كان للكايتن مروان خوري مداخلته جميلة، شكر من خلالها النادي، وأتته صاحب الفضل الأول والأخير عليه، وتوجّه بالكلام إلى الإدارة الحالية أنّه أمامكم طريق صعب وشاق للعمل وأنتم أهل لذلك، وللكايتن خالد الشيخ كان له رأي في تشكيل لجان استشارية من الخبرات بمختلف الألعاب، تكون ذات صلة مباشرة بالإدارة الحالية، وبصفة إعلامية كان لها طعم خاص في الحضور، من قبل صاحب الخبرة في دولة الإمارات الشقيقة الإعلامي معن تركاوي، حيث أكد في مداخلته على ضرورة تطبيق الاحتراف بشكل فعلي، إدارياً وفنياً وإعلامياً، وتوجّه بالشكر للإدارة على ماتقوم به، ذاكراً لعبارة (إن أحسنتم فلن يشكركم أحد وأن أخطأتم فلن يبرر لكم أحد) فالعمل يحتاج إلى الصبر حسب وصفه.

حمص الفداء

وفي إطار التوضيح، كان لعضو الإدارة تامر الحافظ كلمة أكد من خلالها استلامه لملف كرة السلة في النادي، ونجاح الفريق بالصعود للدرجة الأولى، بتكاتف الجميع، وكان لعضو الإدارة عبد السلام فياض توضيح بشأن ملف كرة القدم في النادي، والخطة القادمة ستكون مركزة وبشكل كبير على الفئات العمرية، حيث تمت دعوة البرازيلي جاجا للاستفادة من خبرته في قواعد النادي، كما يجري الآن العمل والبحث عن مدربين أجانب، للاستثمار في النادي سيكون بمنشأته وأعباءه ورياضيه، وكان مسك الختام التصويت لتغيير اسم نادي الوثبة، حيث تمّ طرح اسمي (حمص الأهلي) و (حمص الفداء) للتصويت، فكانت الغلبة لـ حمص الفداء. وفي لفظة كريمة من إدارة (حمص الفداء) كان تكريم لقدامى الجيل العتيق حصة كريمة.

في منتخب السلة.. غسل ثوب سلتنا من رواسب الماضي



وهم لا يوجد في تاريخهم إلا الخيبات والفشل، حيث قام هؤلاء باستغلال ثقة المسؤولين لتغطية أخطائهم وسقوطهم الإداري والفني، والبارحة تجردوا من السلوك الرياضي. خلاصة هذه الواقعة، وما شهدته من تجاوزات، لا يمكن أن تمر مرور الكرام، وإلا لن يستطيع اتحاد كرة السلة، محاسبة أي إداري أو مدرب أو لاعب يتناول على حكم في المنافسات المحلية، أو يقوم بما قام به المذكوران، تصحيح المسار وبتر الفساد يبدأ من الممارسات الأخلاقية الصحيحة، التي أظهرت جلياً البارحة حاجتنا الماسة لتذكير المعنيين بها، بعد ما صدر منهم من تجاوزات.

وكان البعض أخبر المدرب أنه يقود منتخب باب الحارة، ولابد من السيطرة عليه بالعنتريات والصراخ و الانفصالات المصطنعة، التي ظهرت كمشهد تمثيلي خائب، يدل على فشل المدرب في ضبط انفعالاته، وعجزه عن التحكم بردود أفعاله، وبدلاً من أن يخفف مدير المنتخب من هول المشهد، فإنه وبكل أسف ساند المدرب في عنتريته غير المبررة. إصلاح كرة السلة والنهوض بها، لا يبدأ قبل وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وقبل إبعاد كل مسيء، وقبل تقديم الأخلاق على الأداء.

رياضتنا اليوم عاجزة عن تحقيق الإنجازات، فليحافظ القائمون عليها على أخلاق حميدة، وممارسات تكون قدوة للاعبين، وبدلاً من استغلال البعض للقرب من المسؤولين، وصناع القرار، لتقديم أنفسهم كسوبرمان الإنجازات الرياضية،

• الثورة - مهند الحسني:

عاشت كرة السلة في العقود الأخيرة هبات وهبات، ومزّت بالكثير من المطبات، ومن سوء حظ هذه اللعبة، أنها كانت مطية للبعض، للوصول إلى الدوائر، كما أنها تحولت في فترة من الفترات لملتقى لممارسات غير مسؤولة، بعيدة كلياً عن الرياضة والأخلاق، فمن هتافات جماهيرية مقرزة، إلى انفعالات إدارية غير لائقة، إلى سلوكيات ليزيرية مشينة، في زمن لم يكن سقف النقد فيه مفتوحاً، ولم يكن الهم لدى المسؤولين رياضياً أو أخلاقياً بل كان وصولياً انتهازياً. مشهد حقيقي

هذه المقدمة تقودنا إلى المشهد غير المقبول، الذي شارك به كل من مدرب ومدير المنتخب الوطني للرجال، خلال المباراة الودية بمواجهة منتخب مصر، في سلوكيات تعكس انفعلاً شديداً، وممارسات لا تليق بسمعة كرة السلة السورية،

خطة ممنهجة لعودة يد الشعلة لألقها

• الثورة - مالك صقر:

كرة اليد في نادي الشعلة، لها ماض عريق، فهي أحد معادل كرة اليد السورية، لما تملكه من خبرات وكوادر ولاعبين، التي أثبتت علو كعبها، وكفاءتها ومقدرتها على إثبات وجودها داخل القطر وخارجه، واستعداداً لانطلاق الموسم الجديد، خلال الأسبوع الأول، من الشهر القادم لمواليد (2008-2009-2010) وبهدف الحفاظ على مكانة المدرسة الشعلاوية، في المنافسة والبقاء في المقدمة، شكلت إدارة النادي الكادر الإداري والتدريبي لفرق كرة اليد بالنادي، وذلك حسب التالي: المشرف العام على كرة اليد: عضو مجلس الإدارة الكابتن رامي الجهماني، إداري فريق الرجال الكابتن عدنان الجبهان، مدرب الرجال الكابتن رامي الجهماني، ومساعد مدرب فريق الرجال الكابتن محمد طلفاح، والكابتن حسام القداح، المدير الفني لفريق الناشئين: الكابتن عماد فتحي، مدرب الناشئين: معن حمادي، والإداري خلدون الطرمزوي، أما المدير الفني لفريق الأشبال: الكابتن هشام المسالمة، والمدرّب: قاسم السويديان، ومساعد المدرّب: نزار درويش.

وخلال الاجتماع، تم اعتماد تدريبي المراكز التدريبية في النادي، على الشكل التالي: الكابتن بسام الرفاعي مواليد (2018 - 2019) الكابتن رامي درويش مواليد (2016-2017) الكابتن أحمد المسالمة مواليد (2015-2016) الكابتن نزار درويش مواليد (2013-2014) الكابتن قاسم السويديان مواليد (2011-2012).

وأيضاً قرر مجلس إدارة النادي، في الاجتماع، تشكيل مدرسة لتدريب حراس المرمى، لجميع فرق النادي مؤلفة من: رامي الجهماني وبسام الرفاعي وأحمد المسالمة.

لأنك تعتبر خطوة القائمين على نادي الشعلة، خطوة جيدة، اتخذتها إدارة الشعلة بهدف عودة اللعبة الى المسار الصحيح وتحقيق البطولات.



منافس غير متوقع يشعل سباق التعاقد مع رودريغو



• الثورة - هراير جوانيان:

لا يزال مستقبل البرازيلي رودريغو غوس، لاعب ريال مدريد الإسباني، غامضاً إلى حد كبير، في ظل ابتعاده عن المشاركة مع الفريق، خصوصاً منذ تولي تشابي ألونسو منصب المدير الفني، خلفاً للإيطالي كارلو أنشيلوتي، وذلك خلال بطولة كأس العالم للأندية الأخيرة التي أقيمت في الولايات المتحدة، ومن المنتظر أن يُحسم مستقبل رودريغو مع ريال مدريد، خلال آب المقبل، بالتزامن مع عودة نجوم الفريق الملكي في الرابع من الشهر ذاته، استعداداً لانطلاق منافسات الموسم الجديد (2025-2026).

ويحظى الجناح البرازيلي، البالغ من العمر (24) عاماً، باهتمام كبير لدى عدد من الأندية الأوروبية الكبرى، الساعية للتعاقد معه خلال سوق الانتقالات الصيفية الحالية، أبرزها ليفربول وبايرن ميونيخ، بالإضافة إلى الثنائي اللندني أرسنال وتشيلسي.

ووفقاً لصحيفة آس الإسبانية، انضم نادي توتنهام هوتسبير الإنكليزي أخيراً إلى سباق التعاقد مع رودريغو، في ظل سعي السبيرز لإحداث نقلة نوعية في تشكيلته هذا الصيف، عقب تتويجه بلقب الدوري الأوروبي قبل نحو شهرين.

ومع تولي توماس فرانك القيادة الفنية للفريق، خلفاً لأنجي بوستيكوغلو، تعهّدت إدارة النادي بالدعم الكبير للمشروع الجديد، تحت شعار: الاستثمار ثم الاستثمار.

وقد أبرم النادي بالفعل صفقات مؤثرة عدة، أبرزها التعاقد مع محمد قدوس من وستهام في مقابل (63) مليون يورو، إلى جانب تفعيل خيار شراء ماتياس تيل من بايرن ميونيخ (35) مليون يورو، وكيفن دانسو من لنس (25) مليون يورو، وبصافي إنفاق يقترب من (200) مليون يورو، أصبح رودريغو الهدف التالي، وسط محاولات من رئيس النادي دانييل ليفي لخفض قيمة الصفقة إلى أقل من (90) مليون يورو، رغم تمسك ريال مدريد بمبلغ لا يقل عن (100) مليون يورو.

ورغم ذلك، لم يتقدّم أي نادٍ حتى الآن بعرض رسمي لضم اللاعب، الذي ينتهي عقده مع ريال مدريد في عام (2028) رغم وجود محادثات غير مباشرة مع ممثليه.

ويبدو أن مستقبل رودريغو سيُحسم بعد اجتماع مرتقب مع المدرب تشابي ألونسو، إذ اتفق الطرفان على تقييم دور اللاعب بعد نهاية كأس العالم للأندية (2025) خصوصاً مع تراجع أهميته في خطط المدرب الجديد.

أرسنال يهزم ميلان وتعادل مخيب لمانشستر يونايتد



• الثورة - ه- ج

في ليلة سنغافورية، مشبعة بالحماس والأنوار، انطلقت استعدادات أرسنال الإنكليزي للموسم الجديد، بأجواء مثالية ومزيج لافت بين نجوم الفريق الكبار والمواهب الصاعدة، ليحسم الفريق اللندني مواجهته الودية أمام آ.سي.ميلان الإيطالي بهدف وحيد، وسط حضور جماهيري تجاوز (22) ألف متفرج، الهدف جاء بتوقيع بوكايو ساكا، في مباراة شهدت استعراضاً للمهارة والظموح من أسماء شابة واعدة، ورسائل واضحة من لاعبين يبحثون عن إثبات أنفسهم قبل بداية الموسم.

ومن المقرر أن يواجه أرسنال نيوكاسل يونايتد على

الملعب نفسه يوم الأحد، قبل أن ينطلق إلى هونغ كونغ لمواصلة جولته التحضيرية.

من جهته استهل مانشستر يونايتد، بقيادة مدربه البرتغالي روبن أموري، وليدز يونايتد الصاعد حديثاً للدوري الإنكليزي الممتاز، الاستعداد للموسم الجديد بتعادل سلبي، في مباراة ودية أقيمت بالعاصمة السعودية، استوكهولم، أقيمت أول مباراة ودية للفريقين الإنكليزيين استعداداً للموسم الجديد وسط حضور يزيد على (45) ألف متفرج، في مدرجات ملعب ستروبيرى أرينا، الذي شهد تتويج مانشستر يونايتد بلقب الدوري الأوروبي في (2017).

وشارك الثنائي ماتيوس كونيا ودييغو ليون، لأول مرة

بقميص يونايتد، بعد انضمامها للفريق هذا الصيف، وهنا برنامج أبرز المباريات الودية القادمة: (الخميس 24-7): أجاكس أمستردام الهولندي- السلتيك الاسكتلندي(السبت 26-7): ليفربول الإنكليزي- ميلان الإيطالي، هامبورغ الألماني- ليون الفرنسي، شتوتغارت الألماني- سلتا فيغو الإسباني، شالكة الألماني- إشبيلية الإسباني، أيندهوفن الهولندي- أتلتيك بلباو الإسباني، روما لإيطالي- كايزرسلاوترن الألماني، مرسيليا الفرنسي- الجزيرة الإماراتي، بنفيكا البرتغالي- فنربخشة التركي.

(الأحد 27-7): مانشستر يونايتد- وستهام يونايتد، فيسيل كوبي الياباني- برشلونة الإسباني.

خلود كريمو: اللوحة مساحة بصرية وروحية مفتوحة



الخميس
29 محرم 1447 هـ
24 تموز 2025 م
العدد 17892

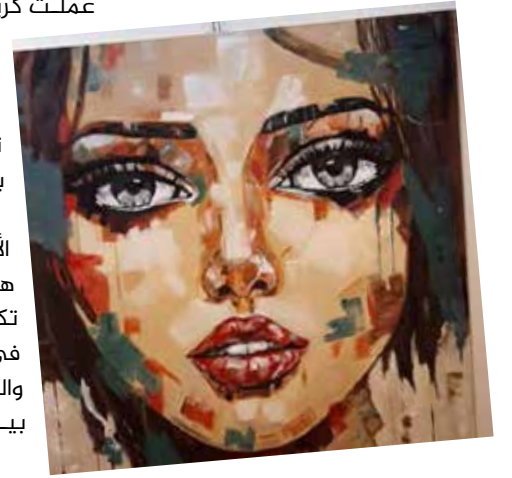
23

• الثورة - عبير علي:

الفن رسالة تعكس رؤية الفنان وموقفه الإنساني من قضايا وطنه، هذا ما جسده الفنانة التشكيلية خلود كريمو بلوحتين حملت الأولى عنوان «وجه الوطن» والثانية «وجهان لأنثى الأرض»، ومن خلال ألوانها الجريئة وتفصيلها العميقة، استطاعت أن توجد حالة فنية خاصة تمزج بين الرمزية والواقعية، لتفتح أمام المتلقي نافذة على هموم الأرض وصوت الإنسان. أعمالها الأخيرة لا تكتفي بسرد الحكاية بل تدعو للتأمل، إذ تتشابك فيها المشاعر مع القيم الوطنية، لتجعل من الفن أداة مقاومة وتعبيراً عن هوية لا تنكسر. وفي تصريح لصحيفة الثورة عن لوحتها «وجه الوطن» قالت الفنانة كريمو: «رسمت وجه امرأة لا تحمل ملامح شخص واحد، بل ملامح الأرض بأسرها، وجه هادئ وقوي، ينبض بالأصالة، وكأن الوطن اتخذ شكلاً بشرياً يستطيع أن ينظر إلينا، ويشعر بنا»، مشيرة إلى تداخل ثلاثة ألوان رئيسية في اللوحة، وهي الأخضر الذي يمثل امتداداً للطبيعة والنماء، ورمزاً للأمل الذي لا يموت، والبني وهو تراب الأرض وجذورها، حاضنة الذكريات والانتماء، أما الأحمر فهو نبض العاطفة، وتعبير عن الحب والتضحية التي لا تنسى، وربما أيضاً الألم الذي يحمله الوطن في ذاكرته.

عملت كريمو من خلال هذه المرأة، على نقل شعور عميق تجاه الارتباط بالوطن، إذ تختلط المشاعر بالرموز، وتتحوّل اللوحة إلى مساحة بصرية وروحية مفتوحة لكل من يحدّق بها، ولفتت إلى الاندماج الحاصل بين التقنية والشعور الداخلي أثناء الرسم، حيث أرادت أن تظهر الملامح قوية ولكن دافئة، تماماً كما هي علاقة الإنسان بوطنه.

أما عملها الثاني «وجهان لأنثى الأرض» بورترية شبّهت فيه الأرض بأنثى تحمل وجهين متطابقين تماماً، كأنها تعيد تأكيد هويتها مهما اختلفت الزوايا أو الظروف، هذا التشابه ليس مجرد تكرار بصري، بل تأكيد على ثبات المعنى، واستمرارية الوجود، وظهر في اللوحة لونان رئيسيان هما الأزرق الذي يُمثل السلام الداخلي، والتأمل الهادئ الذي يشير إلى بُعد روحي، والبرتقالي لون الشمس والطاقة والدفع، ويعكس حيوية المشاعر والأمل المتجدد، هذا التناقض بين الأزرق والبرتقالي أعطى اللوحة طابعاً بصرياً ديناميكياً، وكأنها تحتضن كل التناقضات في كيان واحد كما الأرض تحتضننا جميعاً. وختمت بالقول: «الأرض لا تفقد ملامحها، ولا هويتها رغم كلّ التغيرات، تماماً كما لا يجب أن نفقد نحن ملامحنا الأصيلة مهما تغيرنا».



هذا التناقض بين الأزرق والبرتقالي أعطى اللوحة طابعاً بصرياً ديناميكياً، وكأنها تحتضن كل التناقضات في كيان واحد كما الأرض تحتضننا جميعاً. وختمت بالقول: «الأرض لا تفقد ملامحها، ولا هويتها رغم كلّ التغيرات، تماماً كما لا يجب أن نفقد نحن ملامحنا الأصيلة مهما تغيرنا».

«بيت الفن».. من طاحونة أثرية إلى معلم ثقافي



• الثورة - رفاه الدروبي:

هناك مجموعة من الطواحين المائية القديمة على نهر بردى في منطقة المزة بدمشق، كانت تستخدم لطحن الحبوب كونها تعتمد على قوة المياه المتدفقة من النهر، أصبحت جزءاً من التراث التاريخي للمنطقة، إذ يعود تاريخ بعضها إلى مئات السنين، وتحولت في بعض الحالات إلى منشآت سياحية وثقافية، ومنها بيت الفن «الآرت هاوس». وأشارت مديرة صالة «بيت الفن» رانيا عبيد لصحيفة الثورة إلى أن المكان عبارة عن طاحونة أثرية محافظة على حالتها ويعود عمرها إلى 400 سنة، تتموضع في موقع مميز كونها تطل على جبل قاسيون، وحارات وأزقة منطقة كيوان

يعيش السائح أجواء حياة المبدع، إذ شملت أدياء وشعراء صحفيين، كان لهم بصمات في خريطة الإبداع السوري، بمن فيهم «الشاعران عمر أبو ريشة، ونزار قباني، الأدبية ألفت الإدليبي، الصحافية ماري عجمي»، وهناك غرف بأسماء فنانيين تشكيليين كبار ومنهم «فاتح المدرس، نصير شوري، محمود حماد، سعيد تحسين»، إضافة للسينمائي الراحل مصطفى العقاد.

وأوضحت أنه تم تزويده بمفروشات من البيوت الدمشقية القديمة كي تحاكي الطراز المعماري، وتكون متوافقة مع البناء الأثري بكل مفرداته الحياة الدمشقية في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين الماضي.

القديمة، منوهة بأن الترميم حافظ على البناء، فاستخدمت نفس المواد مع المحافظة على الشكل القديم، وإضافة عناصر تزيينية كالخشب التراثي، إذ كانت الطاحونة تفتقدها بسبب استخدامها كمكان تخديم ومستودعات لمؤونة الشتاء، كما حافظ الترميم على الفتحات الأرضية مكان عجلات الطاحون المركبة بالأرضيات دون المساس بها وبقيت على حالها وتمّ تغطيتها بالزجاج ما أعطاها منظرًا جميلاً. كما لفتت عبيد إلى تخصيص الجزء السفلي منها كصالة عرض للفن التشكيلي، وتحويل الجزء العلوي إلى نزل قسم المكان إلى غرف باسم مبدعين سوريين مع وضع مقتنيات لهم، وإصدارات من دواوينهم ومؤلفاتهم كي



★ أمينا التحرير
ناصر منذر - عادل عبد الله

دمشق - دوار كفرسوسة فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2150510 - 2151062 - 2138535 - 2138534
للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219

★ مدير التحرير
هنّي الحمدان

★ رئيس التحرير
نور الدين الإسماعيل

